E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/C.10/1993/7
4 March 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية

الدورة التاسعة عشرة

٥ - ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٣

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

أنشطة شعبة الشركات عبر الوطنية والإدارة ووحداتها المشتركة

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية فيما يتعلق بالشركات عبر الوطنية

تقرير الأمين العام

موجز

وافقت الجمعية العامة، لدى إقرارها جدول أعمال القرن ٢١، على مبادئ وتعليمات تتعلق بالشركات عبر الوطنية تزيد عما يرد في أي نص آخر صادر عن الأمم المتحدة. وفي ذلك السياق فإن عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية قد حققت هدفها المتمثل في رسم مسار التغيير إلى مستقبل أكثر استدامة وتوزيع الواجبات والمسؤوليات على جميع الأطراف المشاركة بما فيها الشركات عبر الوطنية. والمهمة التي تواجهها هي المحافظة على قوة الدفع وعلى مشاركة آحاد الشركات في مسائل بيئية عالمية، وتصميم مشاريع وبرامج محددة لتنفيذ الأنشطة الموصى بها في جدول أعمال القرن ٢١ تنفيذا ناجحا.

* E/C.10/1993/1.

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٤	٤
أولا - أنشطـــة الأعمـــال وعمليـة مؤتمر الأمم المتحـــدة المعنـــي بالبيئـة والتنمية	٥ - ٣٤	٥
ألف - اسهامات أوساط الأعمال	٦ - ١٥	٥
باء - مساهمة المنظمات غير الحكومية	١٦ - ٢٠	٧
جيم - مساهمة المنظمات الدولية	٢١ - ٢٨	٩
دال - مشاركة الشركات عبر الوطنية المنفردة في عمليـة مؤتمـر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية	٢٩ - ٣٤	١١
ثانيا - الاتجاهـــات الناشئـــة فـــي ميـدان الشركـات عبر الوطنية والتنمية المستدامة	٣٥ - ٥٥	١٣
ألف - الدور المتزايد للشركات عبر الوطنية في التنمية المستدامة	٣٦ - ٣٨	١٤
باء - ازدياد ممارسات الشركات في مجال الادارة البيئية	٣٩ - ٤٣	١٥
جيم - تناغـــم الأنظمـــة البيئيـــة التـــي تؤثر على الشركات عبر الوطنية	٤٤ - ٥٠	١٦
دال - ظهـور مبادئ توجيهية بيئية طوعية بالنسبة للشركات عبر الوطنية	٥١ - ٥٤	١٨
هاء - موجز	٥٥	١٩
ثالثا - لمحة عن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئـة والتنميـة فيمـــا يتعلق بالشركات عبر الوطنية	٥٦ - ٧١	١٩
ألف - الاشـــارات الـــى الشركـات عبـر الوطنية في جدول أعمال القرن ٢١	٥٧ - ٦٧	٢٠
باء - التقييمات الأولية التي تجريها الشركات عبر الوطنية لمؤتمـر الأمـم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١	٦٨ - ٧١	٢٣

المحتويات (تابع)

	الفقـــرات	الصفحة
رابعا - دور الأمـــم المتحـــدة فـــي الأجل القريب في تنفيذ توصيات جدول أعمال القرن ٢١ المتصلة بالأنشطة التجارية الدولية	٧٢ - ٩٣	٢٥
ألف - ادماج التنمية والبيئة في صنع القرار داخل الشركات	٧٥ - ٧٧	٢٦
باء - بناء القدرات المؤسسية الحكومية	٧٨ - ٨٠	٢٦
جيم - دراسة العلاقة بين التجارة والاستثمار الأجنبي والبيئة	٨١ - ٨٣	٢٧
دال - تقييم آليات السوق والصكوك التنظيمية التي تدعم الأسواق "الخضراء"	٨٤ - ٨٧	٢٩
هاء - تدويل التكاليف البيئية والوضوح في المحاسبة والإبلاغ	٨٨ - ٩٠	٣٠
واو - توسيع قوانيـــن الشركـات، واتفاقاتهـا ومبادئها التوجيهية البيئية الدولية	٩١ - ٩٣	٣٠

المرفقات

الأول - الشركات عبر الوطنية والتنمية المستدامة: استعراض لجدول أعمال القرن ٢١	٣٩
الثاني- دور الشركات في عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية	٤٦

مقدمة

١ - في حزيران/يونيه ١٩٩٢، اجتمع في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو ما يزيد عن ٠٠٠ ٣٠ مشارك يمثلون ١٥٠ حكومة (٨٠ حكومة على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات)، وأكثر من ٠٠٠ ٥ منظمة غير حكومية، وما يزيد عن ٠٠٠ ١٠ صحفي معتمد. وقد كان المؤتمر تتويجا لعملية تحضيرية استغرقت ٣٠ شهرا على المستويين الحكومي وغير الحكومي وانطوت على اصدار مئات من وثائق المعلومات الأساسية وإجراء مفاوضات مكثفة لعدة أسابيع بشأن مبادئ التنمية المستدامة.

٢ - وقد اعتمد المؤتمر إعلانا بشأن المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة[١]، واتفق على مبادئ غير ملزمة قانونا بشأن الأحراج[٢]. وفُتح في المؤتمر باب التوقيع على اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٣]. على أنه ربما كان اعتماد خطة عمل مكونة من ٨٠٠ صفحة للمحافظة على قوة الدفع التي بدأت في العملية التحضيرية، جدول أعمال القرن ٢١[٤]، له أهمية بالغة بالنسبة للأعمال التي سيضطلع بها مستقبلا بشأن التنمية المستدامة. وجدول أعمال القرن ٢١ يتضمن توصيات المجتمع الدولي ذات المنحى العملي بشأن الأعمال المقبلة المتعلقة بالتنمية المستدامة، وهي توصيات تشمل موضوعات تتراوح بين إدخال تحسينات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وحماية عناصر البيئة، ودور المجموعات غير الحكومية في التنمية المستدامة، والمسائل التنظيمية والمؤسسية ذات الصلة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٣ - ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وخاصة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، قد تكون لها آثار عميقة بالنسبة لمجتمع الأعمال التجارية في العقود التالية لانعقاد مؤتمر ريو. والمفاوضات التي جرت قبل إنعقاد المؤتمر كشفت عن وجود استعداد كبير لدى مجتمع الأعمال التجارية للإسهام في التنمية المستدامة، كما أنها أوحت بطرق جديدة للتعاون بشأن المسائل ذات الصلة بالأعمال والبيئة. وعلى الرغم من الصعوبات التي تكتنف التفاوض بشأن مبادئ عامة تتعلق بالسياسة البيئية الدولية للشركات فإنه قد تحقق تقدم في صياغة مبادئ تشمل الادارة البيئية، مع الاشارة بالتحديد، عدة مرات، إلى الشركات عبر الوطنية. وسوف توفر هذه التوصيات إطارا مفيدا للأعمال المقبلة المتعلقة بالشركات عبر الوطنية والبيئة.

٤ - وهذا التقرير يلخص المناقشات المتعلقة بالأعمال والصناعة التي جرت خلال العملية التحضيرية التي أدت إلى إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بما في ذلك الإسهامات التي قدمت للعملية من جانب قطاع الصناعة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية. والفرع "ثانيا" يقدم نظرة عامة على الاتجاهات الإيجابية الناشئة في دور الشركات عبر الوطنية فيما يتعلق بالبيئة والتنمية. وتناقش في الفرع "ثالثا" آثار الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر على الشركات عبر الوطنية وعلى المشاريع التجارية بصفة عامة. أما الفرع "رابعا" فإنه يتضمن اقتراحات بشأن الكيفية التي يمكن بها للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية أن تنظم الأعمال المقبلة المتعلقة بالشركات عبر الوطنية والبيئة وذلك من أجل

المحافظة على قوة الدفع المكتسبة خلال عملية المؤتمر فيما يتعلق بدور الشركات في التنمية المستدامة وتوسيع نطاق قوة الدفع تلك.

أولا - أنشطة الأعمال وعملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

٥ - جرى في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية وعنوانه "مستقبلنا المشترك"[٥] الإقرار بالدور الرئيسي لقطاعي الأعمال والصناعة في التنمية المستدامة في وقت مبكر يرجع إلى عام ١٩٨٧ . وبالقرار ٢٢٨/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بعد أن أشارت إلى قرارها ١٨٧/٤٢ المتعلق بتقرير اللجنة العالمية، عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وقد أقرت الجمعية العامة بأن لدى الشركات عبر الوطنية إمكانات تتعلق بالتنمية المستدامة؛ وأكدت في الفقرة ١٠ من القرار ٢٢٨/٤٤ أن المؤسسات الصناعية الكبرى، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية، كثيرا ما تكون مستودعا لمهارات تقنية نادرة في المحافظة على البيئة وتعزيزها، وتقوم بأنشطة في قطاعات تؤثر على البيئة، وأنها تتحمل بهذا مسؤوليات محددة، ويلزم في هذا الإطار تشجيع الجهود وتعبئتها من أجل حماية البيئة وتعزيزها في جميع البلدان.

ألف - إسهامات أوساط الأعمال

٦ - كان لممثلي دوائر الأعمال نشاط بارز طوال العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بما يعكس تزايد الوعي البيئي لدى الشركات[٦]. وكانت مشاركة أولئك الممثلين في الأعمال التحضيرية متعددة الجوانب وتنطوي على مجموعة واسعة من الأنشطة البارزة.

٧ - وعقب الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أنشأ الأمين العام للمؤتمر وظيفة مستشار صناعة أقدم. وكان دور ذلك المستشار يتمثل في تقديم المشورة للأمين العام بشأن المسائل المتعلقة بالأعمال والصناعة، وكذلك تشجيع الاهتمام والمشاركة من جانب أوساط الأعمال الدولية في المؤتمر. وفيما بعد، شكل مستشار الصناعة الأقدم، في عام ١٩٩٠، المجلس التجاري للتنمية المستدامة الذي أصبح مبادرة من أكثر المبادرات التجارية تأثيرا في عملية المؤتمر.

٨ - وقد نظم المجلس التجاري للتنمية المستدامة عدة مؤتمرات واجتماعات، وأعد التقرير المعنون "مسار متغير: منظور تجاري عالمي بشأن البيئة والتنمية"[٧]. ويعرض هذا التقرير رؤية المجلس بالنسبة للتنمية المستدامة، بالاضافة الى أمثلة للممارسات التي تتبعها، في الوقت الحالي، آحاد الشركات عبر الوطنية بالنسبة للتنمية المستدامة المبتكرة. وتتمثل الرسالة الأساسية للتقرير في أن الأسواق المفتوحة هي أفضل طريقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، غير أنه من الضروري أن تعكس أسعار السلع والخدمات في السوق وتقر، بشكل متزايد، التكاليف المتعلقة بالبيئة. ووفقا لما ورد في ذلك التقرير فإن هذا يتطلب إصلاح

الصكوك الاقتصادية والمعايير التنظيمية بالاضافة الى المبادرات الطوعية للقطاع الخاص. كذلك فإن المجلس التجاري للتنمية المستدامة قد وضع مشروعا لإعلان يبين الخطوط العريضة للمبادئ الأساسية للتنمية المستدامة وللتعاون فيما بين الشركات وبين أوساط الشركات وواضعي الضوابط التنظيمية. وقد ذكر الاعلان، في جملة أمور، أن العالم يتجه نحو رفع الضوابط التنظيمية، ونحو المبادرات الخاصة والأسواق العالمية. وهذا يحتاج إلى أن تتحمل الشركات مسؤولية اجتماعية واقتصادية وبيئية أكبر في تحديد أدوارها، الأمر الذي يتطلب، بدرجة كبيرة، إبداء اهتمام بدورات الحياة الكاملة للمنتجات وللحاجات المحددة والمتغيرة للمستهلكين.

٩ - وكانت الغرفة التجارية الدولية واحدة من المنظمات التجارية الأخرى التي كان لها نشاط كبير في الأعمال التحضيرية للمؤتمر[٨]. ففي عام ١٩٩٠، تولت الغرفة تنسيق اشتراك قطاع الصناعة في مؤتمر بيرغين الاقليمي للتنمية المستدامة[٩]. وفي نيسان/ابريل ١٩٩١، نظمت الغرفة مؤتمر الصناعة العالمي الثاني المعني بإدارة البيئة في روتردام بهولندا وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وبدعم من اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة. وقد ركز المؤتمر (الذي عقد أربعة اجتماعات تحضيرية إقليمية في نيودلهي وبودابست والقاهرة وريو دي جانيرو) أعماله بالتحديد على التحديات التي تواجه قطاع الأعمال التجارية العالمي في سياق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

١٠ - وفي مؤتمر الصناعة العالمي الثاني المعني بإدارة البيئة، أصدرت الغرفة التجارية الدولية ميثاق الأعمال من أجل التنمية المستدامة الذي يتضمن ١٦ مبدأ لإدارة البيئة. والميثاق يحث المشتركين على الإقرار بأن إدارة البيئة من بين الأولويات العليا للشركات وتمثل عنصرا أساسيا في التنمية المستدامة؛ وتطبيق معايير بيئية واحدة على المستوى الدولي؛ وتشجيع اتباع الموردين لمبادئ الميثاق؛ واستحداث وتوفير منتجات تتميز بالكفاءة من حيث استهلاكها للموارد الطبيعية وبامكان إعادة تدويرها وإعادة استخدامها والتخلص منها بأمان؛ وتطبيق نهج يتسم بالتحوط؛ وتشجيع المفاتحة والحوار مع الموظفين وأفراد الجمهور والتنبؤ بالجوانب التي تثير قلقهم إزاء المخاطر والآثار المحتملة، بما في ذلك الجوانب التي لها أهمية عالمية أو تتجاوز حدود البلدان، والاستجابة لتلك الجوانب؛ واجراء عمليات مراجعة منتظمة وكشف المعلومات للجمهور.

١١ - وفي مؤتمر الصناعة العالمي الثاني المعني بإدارة البيئة أيضا، أعطيت لمكتب البيئة الدولي[١٠] ولاية المساعدة في تنفيذ مبادرة الغرفة التجارية الدولية، وخاصة ميثاق الأعمال من أجل التنمية المستدامة. وقد نظم المكتب مؤتمرا لإدارة البيئة الصناعية مدته ثلاثة أيام في ريو دي جانيرو في أيار/مايو ١٩٩٢ قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

١٢ - وفي خريف عام ١٩٨٩، شكل فريق عمل معني بإدارة البيئة، في اطار منظمة "المائدة المستديرة لقطاع العمل في الولايات المتحدة"، وهي منظمة مستقلة مكونة من ما يزيد على ٢٠٠ رئيسا تنفيذيا من

الولايات المتحدة، "المبادرة العالمية لإدارة البيئة". وشـُكلت المبادرة العالمية لإدارة البيئة كجزء من مجلس المشاريع التجارية الدولية في الولايات المتحدة الذي يتبع اللجنة الوطنية للغرفة التجارية الدولية في الولايات المتحدة. وكان الغرض من تلك المبادرة هو الاستجابة للاهتمام المتزايد بإدارة البيئة العالمية وللمبادرات الجديدة العديدة في الميدان، مثل "مبادئ فالديز" (انظر الفقرة ١٦) و "برنامج الرعاية المسؤولة" (انظر الفقرة ١٤) من خلال تحديد نظم إدارية معينة لتنفيذ المبادئ التوجيهية الصناعية، وكذلك من خلال توفير القيادة في مجال ادارة البيئة في الشركات.

١٣ - وقد بدأت المبادرة مشاريع لتحديد احتياجات أصحاب المصلحة في الشركات بالنسبة للاتصالات؛ والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب البيئة الدولي والجمعية الألمانية لإدارة البيئة؛ وإيجاد شبكة عالمية من المنظمات التي تسعى الى تنفيذ ميثاق الأعمال من أجل التنمية المستدامة؛ ورعاية أنشطة "إدارة النوعية الكاملة".

١٤ - وهناك أيضا بعض المبادرات التجارية البيئية الوطنية التي لها أثر دولي. ومن بين تلك المبادرات برنامج "الرعاية المسؤولة" الذي تنفذه الجمعية الكندية للصناعات الكيميائية وجمعية الصناعات الكيميائية في الولايات المتحدة؛ و "ميثاق البيئة العالمية" لجمعية الأعمال التجارية اليابانية، كايدانرين[١١]، وقد قدم ذلك الميثـــاق في نيسان/ابريل ١٩٩٢ وسط جو من القلق المتزايد في اليابان. وذلك الميثاق، الذي يؤيده ما يزيد على ٤ ٠٠٠ شركة يابانية، يقدم مبادئ توجيهية بشأن مجموعة متنوعة من الموضوعات التي تشمل وضع سياسات الشركات تجاه المسائل البيئية؛ وتعيين الموظفين العاملين في مجال البيئة ووضع إطار لمعالجة المسائل البيئية؛ وصياغة أنظمة وآليات بيئية للتفتيش الداخلي؛ وتخفيف العبء البيئي؛ ووضع معايير محلية.

١٥ - والميثاق يتضمن فرعا عنوانه "مبادئ توجيهية بيئية للشركات اليابانية العاملة في الخارج، وهو فرع له أهمية خاصة بالنسبة للشركات عبر الوطنية : فالشركات الأعضاء في ميثاق كايدانرين تشجع على إعطاء أولية لحماية البيئة في المواقع الموجودة في الخارج وعلى العمل بنشاط لتنفيذ تدابير فعالة ورشيدة لحفظ الطاقة والموارد الأخرى، حتى ولو لم يكن العلم قد فسر المشاكل البيئية بالكامل.

باء - مساهمة المنظمات غير الحكومية

١٦ - وسعيا الى تغيير مواقف الشركات إزاء المشاكل البيئية وزيادة المسؤولية البيئية للشركات، وضع "ائتلاف الاقتصادات المسؤولة بيئيا" الذي يوجد مقره في بوسطن، في ١٩٨٩ مدونة بيئية لقواعد السلوك تتضمن ١٠ نقاط. و "مبادئ فالديز"[١٢]، الموضوعة عقب حادثة انسكاب النفط من الناقلة "لاكسون _ فالديز"، توجز مبادئ لحماية الموارد الطبيعية، والاستخدام الحكيم للطاقة، والافصاح العلني عن العمليات التي يحتمل أن تلحق ضررا بالبيئة أو بالمستخدمين وبالسلامة العامة، وتعويض المتضررين من التلوث البيئي. وقد بادر "ائتلاف الاقتصادات المسؤولة بيئيا"، المكون من منظمات ومجموعات للعمل البيئي تمثل ما يزيد

على ١٠ ملايين شخص و ١٥٠ بليون دولار من الأرصدة المستثمرة، الى وضع قرارات في ٥٦ شركة رئيسية للولايات المتحدة تطالب باعتماد النقاط العشر. و "مبادئ فالديز"، التي تضاهيها في أوروبا مبادرات مشابهة للمستثمرين "الخضر"، تفتح سبيلا هاما جديدا أمام المنظمات غير الحكومية للتشجيع على ادراج الشواغل البيئية لدى صنع القرار في الشركات.

١٧ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، عقدت المؤسسة الوطنية للحياة البرية مؤتمرا حول بناء الشركة المستدامة. واجتمع كبار قادة الأعمال التجارية والمسؤولون الحكوميون والبيئيون من أوروبا، وأمريكا الشمالية وطوق المحيط الهادئ لمناقشة الآثار العملية للتنمية المستدامة على استراتيجية الشركات وسياستها العامة وقيادتها. وكان المؤتمر متميزا في تناول التنمية المستدامة للشركات مباشرة. واعدادا لهذه المناسبة، استعرض فريق للأبحاث في مدرسة "ستيرن" (Stern) لادارة الأعمال التابعة لجامعة نيويورك، المؤلفات المتاحة بشأن التنمية المستدامة والادارة المتقدمة للأعمال. وقد استنتج الفريق بأن مفهوم التنمية المستدامة لايزال في طور التكوين وأنه تجري مناقشة ذلك المفهوم والكتابة عنه، عموما، على مستوى مفاهيمي كلي واسع ومجرد الى حد ما وبطرق غامضة[١٣].

١٨ - وشاركت عدة مجموعات غير حكومية أخرى، غير مرتبطة بمجتمع الأعمال التجارية، مشاركة فعالة في مناقشات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بشأن الأعمال التجارية والصناعة. وقد قامت المنظمات غير الحكومية المنتمية الى البلدان النامية، مثل شبكة العالم الثالث، بحملة لحث المجتمع الدولي على تناول المسائل المتعلقة بالشركات عبر الوطنية على نحو مباشر بقدر أكبر. ونشطت المنظمات غير الحكومية عامة والمنظمات غير الحكومية للبلدان النامية خاصة، بصورة متزايدة أثناء التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ولاسيما في الدورة الرابعة للجنة التحضيرية المعقودة في نيويورك في نيسان/ابريل ١٩٩٢.

١٩ - وانتقدت عدة منظمات غير حكومية الحكومات لعدم معالجتها لمسؤولية الشركات عبر الوطنية عن التدهور البيئي ولعدم تخصيص دور هام للشركات عبر الوطنية في التحرك صوب التنمية المستدامة. وفي أثناء دورات اللجنة التحضيرية، استخدمت المنظمات غير الحكومية مصطلح "التخضير" مرارا مشيرة بذلك الى ما تعتبره هذه المنظمات غير الحكومية "مظهرا" بيئيا جديدا للشركات عبر الوطنية. وفي ختام الدورة الرابعة، اعتمدت مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية بيانا أورد قائمة بعشر نقاط لم يغطها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية تغطية ملائمة. وارتأت هذه المنظمات غير الحكومية بأنه كان حريا بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أن يدعو الى تنظيم وطني ودولي قوي للشركات عبر الوطنية بدلا من قبول التنظيم الذاتي. وعلاوة على ذلك، صدر في صحافة المنظمات غير الحكومية وفي مناقشات أذيعت في النظام الاذاعي العام، عدد من المقالات التي تنتقد بشدة معالجة اللجنة التحضيرية للمسائل المتعلقة بالشركات عبر الوطنية، وتهاجم بعنف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بشأن موضوع الشركات عبر الوطنية.

٢٠ - وعقدت المنظمات غير الحكومية أيضا مؤتمرا موازيا لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دى جانيرو هو "المحفل العالمي". وقد وضع "المحفل العالمي"، واعتمد، تحت عنوان "التنظيم الديمقراطي لسلوك الشركات عبر الوطنية" معاهدة توجز المسؤوليات الأساسية للشركات/الشركات عبر الوطنية، فضلا عن المبادئ الأساسية لتعاون المنظمات غير الحكومية المقبل بشأن هذه المسألة. وأعلن في هذه المعاهدة أنه ينبغي أن تنشئ المنظمات غير الحكومية في سائر أنحاء العالم شبكات لرصد سلوك الشركات عبر الوطنية وشن حملات بشأن شركات عبر وطنية محددة ومنتجاتها. ولوحظ أيضا في هذه المعاهدة أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية قد تخلى عن مسؤولياته المتعلقة باتخاذ تدابير لمراقبة أنشطة الشركات عبر الوطنية وأن الأمم المتحدة قد تخلت عن محاولة وضع مدونة قواعد السلوك للشركات عبر الوطنية وأن مركز شؤون الشركات عبر الوطنية قد دب فيه الضعف.

جيم - مساهمة المنظمات الدولية

٢١ - لقد نشطت أيضا المنظمات والهيئات الدولية التي يشمل عملها الجوانب التجارية للتنمية في عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وفي دعم سن مبادئ توجيهية ومعايير بيئية دولية طوعية، وذلك بالتعاون غالبا مع المؤسسات الصناعية. ومن هذه المنظمات والهيئات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية سابقا وخلفه شعبة الشركات عبر الوطنية والادارة التابعة لادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢٢ - وكانت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أولى المنظمات الدولية التي انكبت على العمل بشأن البيئة والصناعة. فاعتمدت "مبدأ الملوث يدفع" في عام ١٩٧٢ وأعدت "المبادئ التوجيهية للمؤسسات المشتركة بين عدة بلدان" في عام ١٩٧٦. ونقح في عام ١٩٨٦ الفرع الموجز المتعلق بالمسائل البيئية والوارد في المبادئ التوجيهية ليشمل مرفقا موسعا عن المبادئ البيئية في سياق الشركات عبر الوطنية. وقد أعدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مؤخرا مجموعة من المبادئ التوجيهية لمنع الحوادث، منها فصل مستقل بشأن مسؤوليات مستثمري منظمة التعاون والتنمية في البلدان غير المنتمية لمنظمة التعاون والتنمية، وذلك كمساهمة في عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية[١٤].

٢٣ - وفي عام ١٩٨٦، عقب الحوادث الكيميائية المتعددة، أعد مكتب الصناعة والتنمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في باريس مجموعة من التدابير لمساعدة الحكومات على تقليل وقوع الحوادث والطوارئ التكنولوجية وآثارها الخطيرة. ومن هذه التدابير برنامج الوعي والتأهب لمواجهة الحوادث الصناعية على المستوى المحلي لتمكين الحكومات، بالتعاون مع المؤسسات الصناعية، من التصدي لهذه الحوادث. وهذا البرنامج يزود الحكومات الوطنية والسلطات المحلية ومديري المصانع بالتوجيه المتعلق بزيادة الوعي بالمنشآت الخطيرة في المجتمع المحلي واعداد خطط محكمة التنسيق لحالات الطوارئ. كما وضعت منظمات أخرى، كمنظمة العمل الدولية، اتفاقيات ومبادئ توجيهية بيئية[١٥].

٢٤ - وكجزء من المساهمة في عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، عقدت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١، على المستوى الوزاري، مؤتمر التنمية الصناعية المستدامة بيئيا. وشاركت في ذلك المؤتمر الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، فضلا عن منظمات حكومية دولية ومؤسسات صناعية ومنظمات غير حكومية. وقد اعتمد المؤتمر مجموعة من التوصيات للمؤسسات الصناعية والحكومات والمنظمات الدولية، ونصت تلك التوصيات على أنه ينبغي أن تلتزم الشركات بقواعد السلوك البيئي، بما في ذلك القواعد الطوعية، واتباع نهج "من المهد الى اللحد"، وتقديم المعلومات بشأن الادارة السليمة بيئيا وحفظ الطاقة. وعلاوة على ذلك، أكد المؤتمر من جديد على أهمية الشركات عبر الوطنية في التنمية المستدامة ونص على أنه ينبغي أن تنفذ الشركات، وتطبق، المعايير العامة للمسؤولية البيئية على عملياتها الخارجية التي توافق توافقا تاما مع المعايير المتبعة في بلدانها الأصلية[١٦].

٢٥ - وخلال السنوات الست الماضية، وقبل اتخاذ قرار عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بفترة طويلة، شجعت اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الأمانة العامة على العمل مع الشركات عبر الوطنية لتنمية الوعي بالتنمية المستدامة، والتحقيق في المعلومات المتعلقة بالحالة الراهنة لممارسات الشركات الرائدة، وصياغة توصيات للسياسة العامة في هذا المجال الجديدالآخذ في الاتساع. وفي عام ١٩٨٩، أعد مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية/شعبة الشركات عبر الوطنية: الادارة، بناء على طلب اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية، سلسلة بعنوان "المعايير لادارة التنمية المستدامة"[١٧] وهي احدى المبادرات الأولى لوضع مبادئ توجيهية عبر قطاعية للادارة البيئية للشركات. وبوضع هذه المعايير، أثر مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية/شعبة الشركات عبر الوطنية والادارة في الجهود اللاحقة ومهد لها السبيل لاقامة معايير بيئية دولية غير ملزمة للادارة البيئية.

٢٦ - واستجابة لطلبات أخرى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي[١٨]، وضع مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية/شعبة الشركات عبر الوطنية والادارة، مجموعة من التوصيات المتعلقة بمهام ومسؤوليات الشركات عبر الوطنية، والحكومات والمنظمات الدولية في مجال التنمية المستدامة وأتيحت تلك التوصيات للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية باعتبارها "توصيات المدير التنفيذي" (E/C.10/1992/2). وقد اعتبرت تلك التوصيات محصلة لطائفة كبيرة مما هو موجود من قرارات واتفاقيات واعلانات حكومية دولية، وبيانات وممارسات للشركات متعلقة بالسياسة العامة، ومبادئ توجيهية للرابطات التجارية، وتوجيهات صادرة من المستشارين الخبراء في ادارة الأعمال والأوساط الجامعية والحكومات والمنظمات غير الحكومية. وجمعت التوصيات المحددة في خمسة مجالات برنامجية أساسية هي: الادارة البيئية التي تأخذ بها الشركات على الصعيد العالمي؛ وتقليل المخاطر والأخطار الى الحد الأدنى، وأنماط الاستهلاك الأسلم بيئيا؛ والمحاسبة البيئية على أساس التكلفة الكاملة؛ والاتفاقيات والمعايير والمبادئ التوجيهية البيئية. وأعدت لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية كراسة تتضمن أمثلة لشركات منفردة في هذه المجالات.

٢٧ - وأجرى مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية/شعبة الشركات عبر الوطنية والادارة دراسة استقصائية معيارية بيئية للشركات[١٩] وذلك كجزء من التحضيرات لصياغة التوصيات. وتعد هذه الدراسة الاستقصائية المعيارية من أشمل الدراسات المتعلقة بالادارة البيئية للشركات، وهي الدراسة الوحيدة التي تركز بوضوح على البلدان النامية وعلى التنمية المستدامة. كذلك فإن مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية/شعبة الشركات عبر الوطنية والادارة أعد تقريرا عنوانه "خيارات تسهيل نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا الى البلدان النامية بشروط ميسرة" وقدم نتائج أولية الى اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة. وحلل التقرير فعالية ١٥ خيارا مختلفا يركز على الآليات العالمية الجديدة لزيادة الايرادات وعلى تدابير الضرائب والتعريفات الجمركية، فضلا عن تدابير الاستثمار والسوق التي من شأنها أن تقلل من الحواجز التي تعترض عمليات نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا الى البلدان النامية[٢٠].

٢٨ - واستجابة لطلب اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية، أعد مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية/شعبة الشركات عبر الوطنية والادارة، للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في دورتها الثالثة، معلومات عن نموذج البيانات المالية الذي من شأنه أن يمكن الشركات من الابلاغ عن دخلها الصافي على أساس مستدام[٢١]. وعلاوة على ذلك، اشترك مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية/شعبة الشركات عبر الوطنية والادارة، خلال السنوات الخمس عشرة الماضية في العمل المتعلق بوضع، وتنسيق، المعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ عن طريق فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ. وقرر الفريق في دورته العاشرة (٥ - ١٣ اذار/مارس ١٩٩٢) أن يحيل استنتاجاته بشأن الابلاغ البيئي الى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. واستنتج الفريق أنه على الرغم من ارتفاع درجة الوعي لدى الشركات عبر الوطنية ورغبتها في الافصاح عن المعلومات البيئية، اتسم الكثير من هذه المعلومات بطابع كيفي أو وصفي، وانعدم أي نمط متسق للافصاح. وتقدم الفريق أيضا بمجموعة من التوصيات، لجدول أعمال القرن ٢١، بشأن المجالات التي ينبغي الافصاح عنها في تقرير بيئي للشركات[٢٢].

دال - مشاركة الشركات عبر الوطنية المنفردة في عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

٢٩ - في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أنشأت شعبة الشركات عبر الوطنية والادارة قاعدة بيانات للشركات المشاركة وللأنشطة الرئيسية للشركات في هذه الفترة وذلك بغية تقييم طبيعة، وشكل، مشاركة الشركات المنفردة في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ومتابعته. واستنادا الى قاعدة البيانات هذه، شاركت ٩٩٧ شركة منفردة في نشاط أو أكثر من الأنشطة التالية: الاشتراك في عضوية المجلس التجاري للتنمية المستدامة[٢٣]، أو المكتب البيئي الدولي لغرفة التجارة الدولية[٢٤]، أو المبادرة العالمية للادارة البيئية[٢٥]، أو التوقيع على الميثاق التجاري للتنمية المستدامة[٢٦]، الذي وضعته غرفة التجارة الدولية، أو المشاركة في مؤتمر الصناعة العالمي الثاني للادارة البيئية المشترك بين

غرفة التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (روتردام، ايار/مايو ١٩٩١)[٢٧]، أو مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المعني بالتنمية المستدامة ايكولوجيا (كوبنهاغن، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١)[٢٨]، أو ندوة الصناعة المعنية بالبيئة والتنمية التي نظمتها غرفة التجارة الدولية (ريو دى جانيرو، ايار/مايو ١٩٩٢)[٢٩]، أو المؤتمر المشترك بين اتحاد الصناعة البريطانية وغرفة التجارة الدولية (لندن، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢)[٣٠]، أو الاستجابة للدراسة الاستقصائية المعيارية البيئية للشركات التي قام بها مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية/شعبة الشركات عبر الوطنية والادارة. وفي كل هذه المناسبات أو الأنشطة، اتخذت الشركات عبر الوطنية قرارا ايجابيا بتخصيص الموظفين والوقت والموارد لانجاز استبيان مستفيض، أو حضور مؤتمر تجاري دولي، أو تأييد بيان متعلق بسياسة عامة محددة. ومجمل القول، إن مشاركة ما يقارب ٠٠٠ ١ شركة (٧٠ في المائة منها شركات عبر وطنية) في عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية تدل على التزام واسع بالاضطلاع بعملية تغيير جدية تجاه التنمية المستدامة داخل تجمع الشركات. غير أنه لاتزال ثمة حاجة الى بذل جهود اضافية لاشراك ما يزيد على ٠٠٠ ٣٤ شركة من الشركات العبر وطنية أخرى[٣١] التي تعد من أكبر المستثمرين في الاقتصاد الدولي.

٣٠ - ونشطت حوالي ٤٥ شركة نشاطا بالغا في عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، فشاركت في أربعة أنشطة أو أكثر من الأنشطة المذكورة آنفا. غير أن معظم الشركات (٧٩٤) لم تشارك إلا في نشاط واحد فقط. وتشير هذه الأعداد الى أنه إذا كانت ثمة مشاركة واسعة في مجتمع الشركات فإن عددا محدودا من الشركات هي التي تقوم بأدوار رئيسية في التعبير عن آراء المجتمع البيئي الدولي للشركات.

٣١ - وهناك تباين كبير في كل نشاط في التوزيع الجغرافي للبلدان الأصلية للمؤسسات المشاركة (انظر المرفق الثاني، الجدول ١). فالمشتركون في عضوية المجلس التجاري للتنمية المستدامة والمجيبون على الدراسة الاستقصائية المعيارية البيئية للشركات يمثلون عددا متكافئا من الشركات من كل المناطق الرئيسية. والواقع أن المجلس التجاري للتنمية المستدامة يتميز بتوزيع متوازن من كل المناطق الرئيسية للبلدان الأصلية محافظا على معدل مشاركة من البلدان النامية يقارب ٣٠ في المائة. و ٨٠ في المائة من الشركات المتمركزة في البلدان النامية والموقعة على الميثاق التجاري للتنمية المستدامة لغرفة التجارة الدولية، مستقرة في ثلاثة بلدان هي: اندونيسيا وشيلي والمكسيك. وقد اعتمد الميثاق التجاري للتنمية المستدامة لغرفة التجارة الدولية، وكذلك مؤتمر الصناعة العالمي الثاني للادارة البيئية المشترك بين غرفة التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وندوة الصناعة لغرفة التجارة الدولية في ريو دى جانيرو، اعتمادا كبيرا نسبيا على المؤسسات المتمركزة في أوروبا.

٣٢ - وكما لوحظ أعلاه، فإن عددا كبيرا من الشركات يشارك في نشاط واحد فقط (انظر المرفق الثاني، الجدول ٢). ولم يشارك أكثر من ٧٠ في المائة من الموقعين على الميثاق التجاري للتنمية المستدامة للغرفة التجارية الدولية في أي حدث آخر سابق على انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وقد ركز ما يقرب من ٥٠ في المائة من أعضاء مجلس الأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة بصفة كاملة على

الأنشطة في نطاق المجلس. وقد رد ما يقرب من ٧٠ في المائة من المجيبين على المسح البيئي الاسترشادي للشركات على مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية وشعبة الشركات عبر الوطنية والادارة فقط خلال العملية التحضيرية. وقد تقدم هذه النسبة المرتفعة للاشتراك في نشاط واحد فقط تفسيرا جيدا لبعض الفروق في التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة والصادرة عن المنظمات الثلاث.

٣٣ - وقد يتوقع المرء أن هناك تداخلا بدرجة عالية فيما بين الشركات العاملة في الأنشطة الرئيسية والنشطة في الأحداث الرئيسية. بيد أن هناك ما يصل إلى ٥٠ في المائة من أعضاء مجلس الأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة لم يوقعوا على الميثاق التجاري للتنمية المستدامة للغرفة التجارية الدولية. ولم يوقع نحو ٦٠ في المائة من المشتركين في المحفل الصناعي للغرفة التجارية الدولية في ريو دي جانيرو على الميثاق التجاري للغرفة التجارية الدولية. واشترك ٢٠ في المائة فقط من أعضاء مجلس الأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة في المحفل الصناعي للغرفة التجارية الدولية. وعلى مر السنوات كان من المحتمل أن يكون هناك تناغم أكبر في اشتراك الشركات في الأحداث الدولية. وفي الوقت الحالي، قد يحتاج قرار بالمشاركة في حدث خاص الى مناقشة داخلية هائلة. ونظرا لأن المزيد من الأحداث تشملها الرعاية في السنوات المقبلة، ونظرا لأن سياسات المؤسسات فرادى قد أصبحت أكثر ثباتا، فإنه يمكن توقع اتخاذ قرارات لصالح مشاركة أكبر ومتناغمة في الأحداث الدولية.

٣٤ - ووفقا للتعهدات بكشف الحقائق للجماهير واشتراك الغرفة التجارية الدولية ومجلس الأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة في أعمال الأمم المتحدة، فإنه من الايجابي ملاحظة أن عددا يصل إلى ٦ من ١٢ عضوا بمجلس الأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة و ٤٦ في المائة من الموقعين المستهدفين على الميثاق التجاري للتنمية المستدامة للغرفة التجارية الدولية قد أجابوا على الدراسة الاستقصائية الاسترشادية لمركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية وشعبة الشركات عبر الوطنية والادارة. ووصل المعدل الاجمالي للاجابة على الدراسة الاستقصائية الاسترشادية الى ٢٠ في المائة.

ثانيا - الاتجاهات الناشئة في ميدان الشركات عبر الوطنية والتنمية المستدامة

٣٥ - تزامن انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية مع أربعة اتجاهات في الميدان الصناعي التجاري وميدان حماية البيئة : '١' الدور المتزايد للشركات عبر الوطنية في التنمية الاقتصادية وحماية البيئة؛ '٢' ازدياد إدارة البيئة والصحة والأمن بواسطة الشركات؛ '٣' الاندفاع نحو التنسيق والتناغم الدولي للنظام البيئي للشركات عبر الوطنية؛ '٤' بزوغ مجال للسياسة القابلة للبقاء والدينامية بدرجة عالية تتعلق بعدم الالزام والمبادئ التوجيهية الاختيارية للشركات.

ألف - الدور المتزايد للشركات عبر الوطنية في التنمية المستدامة

٣٦ - يحتل التماس بين البيئة والتنمية جوهر مفهوم التنمية المستدامة. وتضطلع الشركات عبر الوطنية، التي تعتبر إحدى العناصر الرئيسية في التنمية الاقتصادية وإحدى العوامل التي يمكن أن تؤثر بدرجة كبيرة على حالة البيئة، بدور حاسم في التنمية المستدامة. وتنبع أهمية الشركات عبر الوطنية في التنمية المستدامة من هيكلها الاداري الفريد؛ وشبكاتها الضخمة من الشركات التابعة والموارد التكنولوجية؛ والنتائج الدولية لاتخاذها للقرارات. وتستثمر الشركات عبر الوطنية أكثر من ٢٢٥ بليون دولار سنويا خارج بلدانها الأصلية، و ٩٥ في المائة من هذه الاستثمارات تأتي من البلدان الصناعية[٣١]. وتسيطر الشركات عبر الوطنية على سبعين في المائة من التجارة العالمية، وتستحوذ الشركات عبر الوطنية على ٩٠ في المائة من جميع براءات الاختراع التكنولوجية والانتاجية في جميع أنحاء العالم[٣٢]. وهناك سبب كاف للاعتقاد بأن دور الشركات عبر الوطنية في الاقتصاد العالمي سيزيد في السنوات المقبلة. وبما أن معظم البلدان تتابع أهداف النمو والتنمية من خلال الاصلاح السوقي وتحرير نظم الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الشركات عبر الوطنية ستصبح بصورة متزايدة المحركات لتكوين رأس المال، وتنمية الموارد البشرية، ونقل التكنولوجيا، وتبادل السلع والخدمات[٣٢].

٣٧ - ويعتبر أثر نشاط الشركات عبر الوطنية على البيئة بعيد المدى : فقد قدرت دراسة أجراها مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية وشعبة الشركات عبر الوطنية والادارة عن تغير المناخ[٣٣] أن أكثر من ٥٠ في المائة من الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة جرت في ميدان نشاط الشركات عبر الوطنية. وتقوم الشركات عبر الوطنية بتمويل مجمل البحوث التكنولوجية الاحيائية في جميع أنحاء العالم، وتشارك الشركات على نطاق واسع في أنشطة استغلال الموارد الطبيعية مثل حفر آبار النفط والتعدين والتحريج. ومن بين القطاعات التي تحتاج الآن إلى مزيد من الاهتمام هناك على سبيل المثال قطاع الخدمات المالية والذي له آثار واسعة النطاق على اقتصادات وبيئة البلدان النامية والبلدان التي تجتاز مرحلة تحول من خلال القروض المقدمة للاستثمارات الجديدة. وقد بدأ كل من المصارف والمستثمرون الآخرون مؤخرا فقط في استحداث مبادئ توجيهية من أجل الاستدامة البيئية للاستثمارات والقروض البيئية.

٣٨ - وقد أدى تزايد دور الشركات عبر الوطنية كمحركات للنمو إلى عودة ظهور القلق العام بشأن أثر هذه الشركات على البيئة. وبما أن الاتفاقات التجارية الاقليمية قد احتلت مركزا بارزا في الاقتصاد العالمي، فإن الدور البيئي للشركات عبر الوطنية يجتذب اهتماما جماهيريا متزايدا وجدلا سياسيا. وعلى سبيل المثال، كانت حماية البيئة إحدى أكثر الأجزاء صعوبة في المفاوضات المتعلقة باتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. وأدت مسألة البيئة في مفاوضات اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية إلى ظهور تحالفات مصالح بعيدة الاحتمال، مثل تلك القائمة بين المنظمات البيئية غير الحكومية والمؤسسات التجارية في الولايات المتحدة وكندا، فيما يتعلق بمستوى التناقضات المحتملة بين الأنظمة البيئية للولايات المتحدة وكندا والمكسيك والمتطلبات من المؤسسات التجارية.

باء - ازدياد ممارسات الشركات في مجال الادارة البيئية

٣٩ - نظرا لتزايد دور الشركات عبر الوطنية في الاقتصاد العالمي وتزايد الاهتمام الجماهيري بسلوكها البيئي، فإن الادارة الفعالة لأنشطتها تغدو هامة بصورة متزايدة. وقد شهدت السنوات الأخيرة على الأقل اتجاهين متكاملين في ادارة الشركات عبر الوطنية : فقد أخذت الشركات عبر الوطنية في توسيع نطاق تدابيرها فيما يتعلق بالصحة والسلامة البيئيين؛ وتقوم الحكومات في المنظمات الدولية والمنظمات التجارية بتوسيع نطاق الأنظمة والمبادئ التوجيهية التي تؤثر على الشركات عبر الوطنية. ويتناول هذا الفرع الاتجاه السابق، بينما يتناول الفرعان التاليان الاتجاه الأخير.

٤٠ - وإجمالا، تنفق الشركات الآن ما يتراوح بين ١,١ و ٢ في المائة في المتوسط من المبيعات الاجمالية وعادة أكثر من ٢٥ في المائة من ايراداتها الصافية على المصروفات البيئية. وفي حالة صناعة السيارات في الولايات المتحدة، يقدر بعض الخبراء أن النفقات تزيد على ٥٦ في المائة من الايراد الصافي[٣٤]. وتلتزم الشركات بصورة متزايدة بمشاريع بيئية كبرى، تتجاوز عادة متطلبات اللائحة التنظيمية وتنطوي على استثمارات هائلة من جانب الشركات. وعلى سبيل المثال، دعمت شركة تكساكو Texaco في عام ١٩٨٩ سياساتها البيئية باستثمار نحو ٣٥٤ مليون دولار على خفض تلوث الهواء والمياه والنفايات الصلبة. وأعلنت شركة باير Bayer AG أن ٢٠ في المائة من تكاليفها الصناعية تنفق على الحماية البيئية. وفي بحث عن البدائل لمركبات كلوروفلوروكربون أعلنت شركة دوبون Du Pont ، وهي أكبر شركة لصناعة مركبات الكلوروفلوروكربون، أنها ستتوقف عن إنتاج مركبات الكلوروفلوروكربون بحلول عام ١٩٩٥ ، أي قبل ٥ سنوات من الموعد الذي حدده بروتوكول مونتريال للمواد التي تستنفذ طبقة الأوزون. وفي عام ١٩٨٩، وضعت شركة ثري إم 3 M أهدافا بيئية جديدة، والتي تضمنت خفضا نسبته ٧٠ في المائة من الانبعاثات الهوائية بحلول عام ١٩٩٣ ، بسعر يبلغ ١٧٥ دولارا، وانخفاضا يبلغ ٩٠ في المائة من جميع الانبعاثات بحلول عام ٢٠٠٠.

٤١ - وتوصلت الدراسة الاستقصائية الاسترشادية التي أجراها مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية وشعبة الشركات عبر الوطنية والادارة الى أن معظم الشركات قد خصصت أحد أعضاء مجلس الادارة لمعالجة المشاكل البيئية؛ وأن أكثر من ٥٠ في المائة قد نشرت بيانا للسياسة الدولية يلخص المبادئ المتعلقة بحماية البيئة في الشركة، وان ٧٥ في المائة قد وضعت سياسات بيئية على نطاق الشركة في مجالات مثل تلوث الهواء ، وتلوث الماء، وحماية موارد الأرض. ووفقا للدراسة الاستقصائية الاسترشادية، فإن الأكثر احتمالا هو أن تكون للشركات سياسات وأنشطة ادارية داعمة في مجالات توفير الطاقة، وصحة وسلامة العمال والمجتمعات المحلية المحيطة، ومعالجة النفايات والتخلص منها.

٤٢ - وقد جرى تطوير الممارسات الادارية للشركات في هذه المجالات لاسيما وأن لها فوائد ملموسة وقصيرة الأجل بالنسبة للشركات، مثل خفض المسؤوليات وتحقيق وفورات فيما يتعلق بمعالجة الفضلات والطاقة. وعلى سبيل المثال، أدت الأنظمة المتعلقة بادارة الفضلات الى زيادة تكاليف حيازة الأراضي في

الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية بصورة هائلة في الثمانينات. بيد أن الزيادة الرئيسية في التكلفة كانت تتعلق بزيادة معالجة النفايات بدلا من إلقائها.

٤٣ - وقد توصل المسح الاسترشادي علاوة على ذلك الى أن عددا ضئيلا ولكنه متزايدا من الشركات قد بدأ في إدراك فوائد أن تكون سباقة في تنفيذ سياساتها وممارساتها البيئية. وهي تدرك أن توقع الأنظمة والمسؤوليات المستقبلية يزيد من قدرتها التنافسية ويتيح لها الحصول على أنصبة من السوق الدولية في مجال الخدمات والمعدات البيئية التي تبلغ ٣٠٠ بليون دولار والتي تتسم بالنمو السريع(٣٥). وعلاوة على ذلك، فإنها باقدامها على الاستثمار في أنشطة التنمية المستدامة، فإن الشركات تسترضي وتجتذب المستهلكين المنتمين لتيار الخضر، والمستثمرين الأخلاقيين، والسياسيين، الذين يعتبرون حساسين بصورة متزايدة إزاء الاهتمامات البيئية لهيئة الناخبين.

جيم - تناغم الأنظمة البيئية التي تؤثر على الشركات عبر الوطنية

٤٤ - شهدت السنوات الأخيرة أيضا، بموازاة التوسع في ممارسات الادارة البيئية للشركات، زيادة الجهود التنظيمية للحكومات والمنظمات الدولية لادارة تأثيرات الشركات عبر الوطنية. وذكر المجيبون على الدراسة الاستقصائية الاسترشادية لمركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية وشعبة الشركات عبر الوطنية والادارة أن العامل المفرد الأكثر أهمية فيما يتعلق بوضع برامج للبيئة والصحة والسلامة على نطاق الشركة بأكملها هو التغييرات في الأنظمة البيئية لبلد المنشأ[٣٦]. وعلاوة على ذلك توصلت الدراسة الاستقصائية الاسترشادية الى وجود فروق وطنية كبيرة في نطاق ومضمون ممارسات الادارة البيئية. وكانت شركات أمريكا الشمالية واليابان أكثر ميلا بصورة ملموسة الى أن تكون لديها سياسات وبرامج للبيئة والصحة والسلامة عن الشركات الأوروبية.

٤٥ - وكان هناك ارتفاعا ملحوظا في الأنظمة البيئية الصناعية في البلدان التي لم يكن لديها من قبل تشريعا بيئيا، وتعزيزا تنظيميا في البلدان التي لديها أنظمة بالفعل. وتقوم البلدان المصنعة حديثا والبلدان ذات الاقتصادات التي تجتاز مرحلة تحول بصورة متزايدة لوضع أنظمة بيئية. وعلى سبيل المثال، استثمرت المكسيك، عند دخولها في المفاوضات المتعلقة باتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، موارد هائلة في تعديل وإنفاذ قوانينها البيئية. وتركز البلدان الصناعية على استحداث أدوات تنظيمية جديدة وأكثر تطورا، مثل الوسائل السوقية للتنظيم، وعلى تدعيم الأنظمة القائمة من خلال تعزيز إجراءات الانفاذ.

٤٦ - وتشير هذه النتائج الى أن الأنظمة البيئية الوطنية هي أمر لا غنى عنه في التأثير على الادارة البيئية في الشركات عبر الوطنية. غير أن النهج الوطنية أحادية الجانب وغير المنسقة لتنظيم الآثار البيئية للنشاط الصناعي، قد تكون غير كافية وحتى معوقة للانتاج، ولا سيما في تعاملها مع الشركات عبر الوطنية وذلك لسببين رئيسيين.

٤٧ - والسبب الأول هو الخطر الذي يمكن أن تؤدي اليه الأنظمة البيئية غير المنسقة وهو التركيز على الصناعات الملوثة حيث تكون الأنظمة البيئية ضعيفة أو غائبة. وبالرغم من أن المؤلفات الحالية تبدي اهتماما ضئيلا بموضوع "الحماية من التلوث"[٣٧]، فإن تكاليف خفض التلوث المتزايد، ولا سيما في البلدان الصناعية، والهياكل الصناعية المحسنة في البلدان النامية والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة تحول، قد يجعل من تغيير الموقع لأسباب بيئية خيارا قابلا للتطبيق بصورة متزايدة بالنسبة لبعض الصناعات. والسبب الثاني هو أن التدابير البيئية من طرف واحد، مثل معايير المضمون أو متطلبات إعادة التدوير، يمكن أن يعتبرها الشركاء التجاريون عوائق تجارية غير جمركية، وتؤدي الى اجراءات ثأرية أو حروب تجارية. ويؤيد هذا الاحتمال النزاعات الأخيرة ذات الصلة بالبيئة في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") ومحكمة الجماعة الأوروبية، وكذلك المناقشة حول اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية[٣٨]، وبناء على ذلك هناك حاجة الى قوة دافعة ناشئة نحو تناغم التدابير الوطنية للصحة والسلامة البيئيين على الصعيد الدولي.

٤٨ - وقد نمت السياسات الدولية ذات التأثير الفعلي أو المحتمل على الشركات عبر الوطنية بمعدل سريع في السنوات القليلة الأخيرة. وفي حين وقعت الحكومات فقط على تسع معاهدات بيئية دولية بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٧٠، فإنه جرى اعتماد ٣٢ معاهدة دولية منذ ذلك الحين، وللعديد منها أثر مباشر على الشركات عبر الوطنية[٣٤].

٤٩ - وقد أدت عمليات الحظر الكامل المفروضة على تجارة معينة الى زيادة: عمليات الحظر على انتاج واستعمال بعض المواد الكيميائية المستنفذة للأوزون بعد اعتماد بروتوكول مونتريال؛ وفرض حظر على صادرات المواد المحظورة في البلد المصدر الى افريقيا وذلك وفقا لاتفاقية باماكو الاقليمية لعام ١٩٩١[٣٩]، والحظر المفروض على جميع النشاط التجاري ذي الصلة بالاستغلال المعدني في أنتاركتيكا[٤٠]. وفضلا عن ذلك، فإن الاستخدام الدولي للحماية القانونية يمس بصورة متزايدة مجموعة كبيرة من أنشطة الشركات عبر الوطنية مثل معايير الجودة والتصريح الممنوح للتاجر، وتسجيل الانتاج، والإذن بالنشاط الصناعي، والتعبئة والنعت، والنقل، والاعلان، وقريبا المحاسبة[٤١]. وأخيرا تضمن عدد متزايد من الصكوك الدولية المسؤولية المدنية عن الضرر البيئي وغيره من الأضرار، وتأخذ الالتزامات ذات الصلة بالقواعد المتزايدة المتعلقة بالحق الجماهيري في الوصول الى المعلومات البيئية في التزايد.

٥٠ - وعموما، لا يمكن إنفاذ العديد من هذه الصكوك الدولية ما لم يتم ادماجها بالقوانين الوطنية. غير أن المجتمع الدولي قد بدأ أيضا باستخدام المزيد من التدابير غير المباشرة لتنفيذ الاتفاقات البيئية. وهناك دلائل على أن المعايير البيئية الدولية ستضطلع بدور، يعادل تقريبا دور المعايير الشهيرة لحقوق الانسان. وكنتيجة لذلك، فإنه من المحتمل أن تكتشف الشركات التي تتخذ موقف الفروسية ازاء البيئة والتنمية اجراءات حكومية دولية متضافرة وكذلك تكاليف علاقات عامة غير متوقعة. وقد يشير هذا التطور الى بداية القانون العرفي الدولي بشأن الموضوع.

دال - ظهور مبـــادئ توجيهيـــة بيئيـة طوعية بالنسبة للشركات عبر الوطنية

٥١ - على الرغم من أن القواعد البيئية الدولية ما زالت تتزايد، ظهرت المفاهيم العامة للسلوك البيئي الصحيح بسرعة أكبر من ظهور الصكوك الدولية. وكان لهذا أثر كبير على سياسات الشركات عبر الوطنية على وجه الإجمال. وقد وجدت هذه الشركات ورابطاتها التجارية نفسها بين مطرق الضغوط العامة[٤٢] وسندان الأنظمة البيئية المتزايدة، فوضعت طوعا مبادئ توجيهية صناعية ومدونات للسلوك كي تظل سابقة للأنظمة والتذمر الشعبي. وهذه الجهود التي تبذلها الشركات عبر الوطنية تعرف بصورة عامة باسم "التنظيم الذاتي".

٥٢ - أصبحت الطوعية البيئية للشركات مجالا للسياسة العامة ذا أهمية وديناميةشديدة. وقد ورد في الفرع السابق وصف للمبادئ التوجيهية الصناعية العديدة التي وضعتها الرابطات الصناعية استجابة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وتقوم الرابطات الصناعية أيضا بوضع مبادئ توجيهية للبيئة والصحة والسلامة خاصة بأعضائها، لأسباب داخلية وخارجية، باستقلال عن عملية المؤتمر. ومن بين هذه المبادئ الأشد بروزا "مدونة الممارسات" التابعة للرابطة الألمانية للإدارة البيئية التي ترعاها ٣٢٠ شركة، وبرنامج "الرعاية والمسؤولية" التابع لرابطة شركات الصناعات الكيميائية التي ينتسب إليها ٩٥ في المائة من شركات الصناعات الكيميائية في الولايات المتحدة. وهناك مبادئ توجيهية طوعية مماثلة تزداد مكانتها أهمية في البلدان النامية أيضا. فـ "سياسة ماليزيا البيئية للشركات"، التي أصدرها المجلس الماليزي للجودة البيئية في عام ١٩٩١، مثلا، تدعو الشركات إلى تخفيض أي آثار ضارة بالبيئة إلى الحد الأدنى الممكن. وكذلك نشر الاتحاد الهندي للصناعة الهندسية، في عام ١٩٩١، "مدونة سلوك بيئية للصناعة".

٥٣ - ولهذه الطوعية من جانب الشركات فوائد مباشرة بالنسبة للشركات عبر الوطنية. فمن المهم بالنسبة لصناعة ما أن تعمل على نحو مطرد لتجنُّب منافسة ضارة فيما بين أعضائها بصدد المعايير البيئية. وفضلا عن ذلك، فإن قيام الرابطات الصناعية بوضع معايير ومبادئ توجيهية يؤدي إلى تحقيق وفورات في الحجم بالنسبة لصناعة ما. فبدلا من قيام كل شركة باستعمال الموارد بهدف وضع برامج ومعايير، تستطيع الشركات الاستفادة من القواعد التي تضعها الرابطات الصناعية على نطاق الصناعة كلها. ومن طرق نقل الخبرات البيئية فيما بين الأعضاء ظهور مجموعات لنماذج من الابتكارات البيئية في الشركات تنشرها الرابطات الصناعية[٤٣]، وتعاظم كمية المبادئ التوجيهية والمعايير البيئية الخاصة بالصناعة. وفضلا عن ذلك، تؤكد المبادئ التوجيهية الصناعية للجمهور أن الشركات عبر الوطنية تهتم اهتماما جيدا بالمسائل البيئية. فبوضع مبادئ توجيهية بيئية طوعية، تستطيع الرابطات الصناعية أن تحتج بأن وضع القواعد الملزمة أمر لا لزوم له.

٥٤ - يؤكد أنصار قيام الشركات بالتنظيم الذاتي أنه ينبغي، على المستوى الدولي، طرح نهج "الأمر والسيطرة" الفاشل والاستعاضة عنه بنُظم الحوافز. وفي رأي الوسط التجاري، يؤدي هذا النهج، الذي يعتمد

إلى حد بعيد على "التنظيم الذاتي" المشترك، إلى منافع مالية تكسبها الشركات لقاء عملها الخيِّر ويتطلب حدا أدنى من المعايير الدولية. غير أن هناك نقطة ضعف هي أن الشركات "غير المتقيدة" يمكن أن تستمر في ممارساتها القديمة في السوق الدولية دون أن تقاسم العبء مع تلك الشركات التي تختار الالتزام بالمبادئ التوجيهية البيئية الطوعية. وفضلا عن ذلك، فإن الجهات التي يُحتمل أن تسبب التلوث لا يمكن أن تضع "قوانين" (أي تنظم) وتفرض "جزاءات" (أي تأذن بعقوبات وغرامات) تتعارض مع مصالحها الذاتية. فالتنظيم من جانب الدولة يفترض أن هناك عملية سياسية تحدد مستوى للتلوث المقبول، وتصدر الأنظمة لتفرض هذا المعيار بالتساوي على الجهات التي تسبب التلوث. ولا تستطيع المؤسسة أو الرابطة النقابية الإفرادية أن تقرر مستوى التلوث المقبول لدى الجميع أو أن توزع المسؤولية.

هاء - موجز

٥٥ - تبين من الفرعين الأوليين بإيجاز أن المسائل المتعلقة بالشركات عبر الوطنية تؤدي دورا هاما في عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لأن هذه العملية وافقت من حيث الزمن أربعة اتجاهات في ميدان التجارة والحماية البيئية: (١) أدى وجود اقتصاد عالمي متزايد الاتساع إلى جعل الشركات عبر الوطنية في مقدمة الاهتمامات البيئية العامة فأصبحت بذلك من كبرى المسائل في عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛ (٢) كشف حدوث نمو سريع في ممارسات الإدارة البيئية المشتركة عن إمكانيات إيجابية هائلة للشركات عبر الوطنية في مجال الحماية البيئية؛ (٣) تستلزم الصفة عبر الوطنية لكثير من النشاط الاقتصادي الاتجاه نحو التوفيق بين الأنظمة والمبادئ التوجيهية البيئية التي تتعلق بالصناعة؛ (٤) ثبت أن المجموعة المتنامية من المبادئ التوجيهية الصناعية الطوعية/غير الملزمة هي بديل هام للتدابير التنظيمية أو عنصر يكملها. وسيركز الفرعان التاليان على نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية فيما يتعلق بالشركات عبر الوطنية وعلى الأنشطة المستقبلية على النحو الموصى به في جدول أعمال القرن ٢١.

ثالثا - لمحة عن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية فيما يتعلق بالشركات عبر الوطنية

٥٦ - كما ذكر سابقا، اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية إعلانا بشأن المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة[١]، ووافق على مبادئ بشأن الغابات غير ملزمة قانونا[٢]، وفتح في المؤتمر باب التوقيع على اتفاقية بشأن التنوع البيولوجي واتفاقية بشأن تغير المناخ[٣]. وفي حين أنه قد يكون لهذه الاتفاقيات والإعلانات أثر كبير في جوانب معينة من أنشطة الشركات عبر الوطنية في المستقبل، لا توجد في هذه الاتفاقيات والإعلانات إشارة مباشرة إلى الشركات عبر الوطنية. أما الوثيقة الرئيسية التي تحتوي على مشورة واقتراحات تذكر فيها الشركات عبر الوطنية فهي جدول أعمال القرن ٢١.

ألف - الإشارات إلى الشركات عبر الوطنية في جدول أعمال القرن ٢١

٥٧ - يحتوي جدول أعمال القرن ٢١ على إشارات عديدة إلى مسؤوليات التجارة والصناعة. وقد تناول مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية مسائل تجارية في الفصل ٣٠ من جدول أعمال القرن ٢١ (تعزيز دور التجارة والصناعة). وينقسم هذا الفصل إلى فرعين: فرع بشأن زيادة نظافة الانتاج، والفرع الآخر بشأن روح المبادرة التي تتسم بالمسؤولية. وباختصار، يدعو الفصل ٣٠ الشركات إلى وضع سياسات مشتركة عالمية بشأن التنمية المستدامة (الفقرة ٣٠-٢٢)؛ وتقديم تقارير سنوية عن سجلها البيئي (الفقرة ١٠-٣٠ (أ))؛ وتحسين الوعي بين الموظفين (الفقرة ٣٠-١٤)، وتعزيز الوضوح والحوار مع الموظفين وعامة الجماهير (الفقرة ٣٠-٢٦)؛ وتسهيل نقل التكنولوجيا السليمة إلى البلدان النامية (الفقرة ٣٠-٢٢)؛ وتأمين إدارة مسؤولة وأخلاقية للمنتجات وعمليات التصنيع (الفقرة ٣٠-٢٦).

٥٨ - غير أنه يمكن العثور على آراء وتوقعات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة بشأن المسؤولية البيئية للشركات عبر الوطنية في فصول أخرى من جدول أعمال القرن ٢١[٤٤]. فأكثر من ثمانية فصول تحتوي على اشارات إلى مسائل كالتجارة والنفايات الخطرة؛ والتجارة والتنوع البيولوجي؛ والأزمة الدولية للمصارف والديون. ويرد في المرفق الأول أدناه موجز بهذه الإشارات.

٥٩ - وفي ذلك المرفق، تم تصنيف الإشارات إلى فئتين واسعتين. تتناول الفئة الأولى الأنشطة التي ينبغي أن تضطلع بها الشركات عبر الوطنية وغيرها من الجهات الصناعية الفاعلة بدعم مناسب من الحكومات والمنظمات الدولية، وتتناول الفئة الثانية الأنشطة التي تطلب من الحكومات و/أو المنظمات الدولية، التي ينبغي للشركات عبر الوطنية أن تتعاون معها. وبغية تحقيق مزيد من تيسير فهم هذه الإشارات، صنفت هاتان الفئتان الواسعتان تصنيفا آخر في خمسة مجالات عمل رئيسية تستطيع الشركات عبر الوطنية أن تؤدي فيها دورا هاما : الادارة البيئية التي تأخذ بها الشركات على الصعيد العالمي؛ وأنماط الانتاج والاستهلاك السليمة بيئيا؛ وتقليل المخاطر والأخطار إلى الحد الأدنى؛ والمحاسبة البيئية على أساس التكلفة الكاملة؛ والاتفاقيات والمعايير والمبادىء التوجيهية البيئية[٤٥] (وتتفق هذه المجالات تقريبا مع مجالات المشاريع المحددة في الفرع الرابع ، الفقرات ٧٥ ـ ٩٣).

٦٠ - وبإشارة جدول أعمال القرن ٢١ إلى الأنشطة في إطار "الادارة البيئية التي تأخذ بها الشركات على الصعيد العالمي" يعترف الجدول بمنجزات الشركات عبر الوطنية في مجال المسؤولية البيئية المشتركة ويحاول أن يدفع حدود التأثير نحو الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة التي جرى الإعراب عنها في مختلف محافل الأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٧. فجدول أعمال القرن ٢١ يقترح، مثلا، أن تنشئ الشركات عبر الوطنية سياسات بصدد التنمية المستدامة تأخذ بها شركاتها على الصعيد العالمي بتوسيع نطاق السياسات والالتزامات البيئية للشركات عبر الوطنية بحيث تنطبق بالتساوي في البلدان المضيفة والبلدان الموطن (انظر الفقرة ٧٥ أدناه)؛ وأن تتخذ دورا خاصا في حالات نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا وبناء القدرات التكنولوجية

في البلدان المضيفة (انظر الفقرة ٨٦). ويبرز هذا الاقتراح الأخير وجود احتمال نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا باستعمال الشبكات العالمية الواسعة للشركات عبر الوطنية؛ ويمكن للمؤسسات أن تجعل قدراتها البحثية والانمائية أقرب إلى التداول من خلال التبادلات بين الشركات الأم والشركات المنتسبة. وتشتمل الطلبات الأخرى التي تتجاوز الممارسات القائمة للشركات عبر الوطنية العمل بسياسات والتزامات تتبنى معايير للتشغيل تعادل تلك المعايير المعمول بها في بلد المنشأ أو لا تكون أقل صرامة منها (انظر الفقرة ٩٢)؛ وإقامة نظم للادارة تحدد الحاجة ألى مواقع نظيفة للانتاج (انظر الفقرة ٧٨) ؛ والإبلاغ سنويا عن سجلاتها بشأن استعمال الموارد البيئية وموارد الطاقة والموارد الطبيعية (انظر الفقرتين ٧٩ و ٨٩).

٦١ - وفي إطار مجال العمل الرئيسي نفسه، يطلب جدول أعمال القرن ٢١ من الشركات عبر الوطنية أن تتعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية في مجال تحسين قواعد البيانات ونظم المعلومات بشأن المواد الكيميائية السمية (انظر الفقرة ٨٠)؛ وفي مجال توفير برامج تبادل التدريب لانتاج نواة من الموظفين المدربين في البلدان المضيفة (انظر الفقرة ٧٧). أما الأنشطة التعاونية الاضافية في مجال إجراء مراجعة الحسابات البيئية في الصناعات القائمة (انظر الفقرة ٨٩) وتوفير المعلومات للبلدان النامية التي تنقصها مثل هذه الخبرة التقنية (انظر الفقرات ٧٧ و ٨٣ و ٨٥)، فهما اقتراحان يمكن أن ينقلا دور الشركات عبر الوطنية بحيث يتجاوز حالته الراهنة.

٦٢ - وفي إطار مجال العمل الرئيسي بشأن أنماط الانتاج والاستهلاك السليمة بيئيا، فإن اقتراحات جدول أعمال القرن ٢١ بشأن ما ينبغي الاضطلاع به تركز على الخطط العالمية لتخفيض النفايات والتلوث (انظر الفقرتين ٧٩ و ٨٠) وزيادة الوصول العالمي للتكنولوجيا الأسلم (انظر الفقرة ٨٦). فقد اقتُرح مثلا أن تؤدي الشركات عبر الوطنية دورا رئيسيا في تخفيض استعمال الموارد وتخفيض الآثار البيئية الضارة عن طريق عمليات للانتاج أكثـــر كفاءة، واستراتيجيات وقائية، وتكنولوجيات أنظف للانتاج (انظر الفقرتين ٧٥ و ٧٦)؛ ووضع الترتيبات لتوفير التكنولوجيات السليمة بيئيا للشركات المنتسبة في البلدان النامية (انظر الفقرة ٨٦). ويطلب من الحكومات والمنظمات الدولية والشركات عبر الوطنية أن تتعاون في توفير حوافز اقتصادية وتنظيمية لتعزيز الابتكار الصناعي في مجال التكنولوجيات الأسلم (انظر الفقرة ٨٦)؛ وتشجيع الاستثمارات وبرامج التدريب في إدارة المخاطر (انظر الفقرتين ٨٥ و ٩٠). وتضم الاقتراحات الأخرى بصدد تعاون الشركات عبر الوطنية أنشطة جديدة وتطلعية مثل البدء بمشاريع توضيح التكنولوجيا الأنظف (انظر الفقرتين ٧٧ و ٨٦)؛ والتوفيق في تصنيف المواد الكيميائية ونظم التسميات بالنسبة للمواد الكيميائية باستعمال جميع لغات الأمم المتحدة الرسمية والأشكال المصورة (انظر الفقرتين ٨٧ و ٩٣).

٦٣ - أما الاقتراح في إطار "تقليل المخاطر والأخطار إلى الحد الأدنى" فتدور حول البحث، والمعلومات، ومنظور دورة الحياة، وتقليل الأخطار على مراحل، والوضوح. ويوضع تأكيد خاص على أن يكون لدى الشركات عبر الوطنية "تركيز محلي"؛ وبعبارة أخرى، ينبغي أن تأخذ الشركات عبر الوطنية في الاعتبار في عملياتها الحاجات البيئية والانمائية المحلية في البلدان النامية. ويقترح جدول أعمال القرن ٢١، مثلا، أن تشجع الشركات عبر الوطنية فروعها على تعديل اجراءاتها بحيث تراعى فيها الظروف البيئية المحلية

(انظر الفقرة ٧٦)؛ وأن تطبق نهج "الرعاية المسؤولة" على المواد الكيميائية استنادا إلى دورة الحياة الإجمالية للمنتجات (انظر الفقرتين ٧٩ و ٨٠)؛ وأن تكون واضحة في عملياتها وذلك بتوفير معلومات عن إدارتها للنفايات الخطرة (انظر الفقرتين ٨٩ و ٩٠).

٦٤ - وتحت الفئة ذاتها، يطلب من الشركات عبر الوطنية والحكومات والمنظمات الدولية أن تتعاون في تطوير أمور منها رصد الاجراءات القائمة على نهج "من المهد إلى اللحد" إزاء إدارة الأخطار. والقيام بمثل هذا الجهد يعني تقييم آثار التنمية المستدامة في كل خطوة من دورة حياة المنتج من تجهيز الموارد الطبيعية إلى الكفاءة في استعمال المدخلات إلى آثار المخرجات من حيث أمرين على السواء: السلع والنفايات/الابتعاثات الناتجة. وبعض التطورات الأخيرة، كبرامج "الاسترجاع" التي يتبعها صانعو السيارات الذين يسترجعون الأشكال القِدم من سياراتهم بدلا من تركها تتراكم في ساحات التخلص من الخردة، هي بدايات لتنفيذ عملية دورة المنتج الكاملة المسؤولة بيئيا على نطاق عالمي. وفضلا عن ذلك، يطلب جدول أعمال القرن ٢١ وضع معايير مشتركة بشأن المواد الكيميائية تصلح للنظر في الخطط المنسقة للتخفيف من المخاطر (انظر الفقرة ٨٠)؛ وآليات خاصة بالانتاج الأسلم، بما في ذلك الاستعاضة بالمواد البديلة الأسلم (انظر الفقرتين ٨٣ و ٨٦)؛ وتدابير للقيام تدريجيا بإلغاء تلك المواد التي تكون سامة أو تراكمية من الناحية البيولوجية، ولكن من الصعب ضبط استعمالها في إطار خطط أخرى، وتنظيف مواقع النفايات الخطرة (انظر الفقرة ٨٠)؛ وبرامج للتخفيف إلى الحد الأدنى من المخاطر الناجمة عن تخزين المواد الكيميائية التي مضى زمانها؛ وجرد موجودات مواقع إنتاج النفايات الخطرة.

٦٥ - وللوفاء بالأهداف في إطار "المحاسبة البيئية على أساس التكلفة الكاملة"، يقترح جدول أعمال القرن ٢١ أن تدعى الشركات عبر الوطنية إلى المشاركة في إدخال التكاليف البيئية في الحساب الداخلي واستعمال نظم التسعير لدى تنفيذ الأهداف البيئية. وينصح أن تكون المشاركة في المحاسبة البيئية بالتكلفة الكاملة على مستوى دولي وأن تركز على تقييم مسائل التنفيذ العملي (انظر الفقرة ٨٩). ويدعو جدول أعمال القرن ٢١ إلى تعاون الحكومات والمنظمات الدولية والشركات عبر الوطنية في وضع المنهجيات التي تقيم الموارد غير الطبيعية وجمع البيانات إجمالا في سياق المحاسبة بالتكلفة الكاملة (انظر الفقرة ٩٠). وإدخال التكاليف البيئية في الحسابات الداخلية ما زال يشكل تحديا لواضعي السياسة العامة وللصناعة على السواء. فعلى الرغم من وجود بعض الاتجاهات الايجابية في هذا المجال، ما زالت الطرق المحاسبية الراسخة تترك التكاليف البيئية والاجتماعية لتشكل أبوابا "إضافية" في الميزانية بدلا من أن تكون جزءا من تكلفة الانتاج. لقد كانت التغيرات في نظم المحاسبة بطيئة لأن التغيير يتجاوز التغييرات الآلية في دفاتر المحاسبة إذ يتطلب تغييرا في المفاهيم والأولويات التجارية والحكومية إجمالا.

٦٦ - وفي مجال الاتفاقيات والمعايير والمبادئ التوجيهية البيئية، تركز الأنشطة التي ينبغي الاضطلاع بها على مدونة قواعد السلوك بالنسبة للبيئة وعلى البرامج الطوعية التي توسع أهداف الصكوك القائمة، بما في ذلك المبادئ التوجيهية الطوعية والمبادئ التوجيهية الخاصة بالرابطات التجارية (انظر الفقرات ٧٦

و ٨٢ و ٩٣)، وكذلك الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية وسائر الصكوك التي تضع أهدافا ومعايير وأطر بيئية (انظر الفقرة ٩٣).

٦٧ - ويقترح جدول أعمال القرن ٢١ أنه يمكن تشجيع الممارسات البيئية للشركات عبر الوطنية على نحو أفضل بتوسيع نطاق اعتماد مدونات قواعد السلوك البيئية والابلاغ عن تنفيذها؛ واعتماد البرامج الطوعية لتقاسم المعلومات، القائمة على روح المبادئ التوجيهية الدولية؛ ووضع مبادئ توجيهية قطاعية للرابطات التجارية بشأن الانتاج الأنظف. وتشتمل طلبات التعاون الأكثر تخصصا في هذا المجال على اعتماد ووضع تدابير تنظيمية وغير تنظيمية تحول دون تصدير المواد الكيميائية المحظورة، أو المقيدة بشدة، أو المسحوبة، أو التي لم يوافَق عليها لأسباب بيئية؛ وزيادة جهود التوحيد في قطاع انتاج الأغذية؛ ووضع مبادئ توجيهية بشأن الانتقال العام لأخطار المواد الكيميائية. ويوضع في هذه الفئة من الأنشطة تأكيد متكرر على السياسات المتعلقة بمسؤوليات المنتجين ومسؤولية الصناعة عن تصريف النفايات على نحو سليم من خلال التدابير التنظيمية وغير التنظيمية. أما نواحي القلق بشأن المسؤولية فهي مستندة إلى "مبدأ الملوث يدفع الثمن"، الذي أصبح المبدأ الجوهري وراء عدة صكوك بيئية دولية. غير أنه تبقى هناك مسائل يصعب أن ينطبق عليها هذا المبدأ. فإن المسؤوليات المتعلقة بالاستثمارات عبر الوطنية في مواقع سبق أن تلوثت، مثلا، مازالت بمعظمها غير محددة.

باء - التقييمات الأولية التي تجريها الشركات عبر الوطنية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١

٦٨ - وبعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أبلغت شعبة الشركات عبر الوطنية والإدارة أكثر من ٢ ٠٠٠ شركة عبر وطنية بنتائج المؤتمر على النحو الوارد في الجزء الثالث والمرفق الأول، وطلبت إليها تقديم تقييم للمؤتمر. وتبين قراءة أولية للردود أن دوائر الأعمال كانت إيجابية للغاية في تقييمها للمؤتمر. وكان هناك على ما يبدو شعور بالفخر بالدور الذي قامت به دوائر الأعمال في عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وبالنجاح النسبي الذي حققته روابط الأعمال في تحويل مسار المسائل والتوصيات الضارة بدوائر الأعمال. وتشدد معظم الردود على وضع جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بشكل إيجابي وأثره وزيادة الوعي، على الرغم من أن شركة ساندوز أشارت إلى "أنه سيكون انطباع زائف تماما إذا ما قلنا إن وعينا كشركة ... نشأ مع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ... غير أنه يمكن اعتبار المؤتمر [عاملا مشجعا] وليس حافزا مسببا". وذكرت شركات عديدة أن توصيات جدول أعمال القرن ٢١ كانت عاملا مساعدا على تحرك الشركات صوب التنمية المستدامة ولكن يلزم أن تكون هذه التوصيات محددة ومرتبطة مباشرة على نحو أكثر بالصناعة وبظروف كل قطاع على حدة.

٦٩ - وعموما، فإن الشركات المجيبة تتطلع إلى العمل مع الأمم المتحدة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ومعظمها يشجع الأمم المتحدة على التماس تعاون أوثق مع الروابط الصناعية مثل غرفة التجارة الدولية[٤٦]

وميثاق الأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة[٤٧]، وتدعو إلى أن يكون الاتصال مع الشركات كل على حدة عن طريق الروابط الصناعية بوصفها جهات وسيطة. ولدى كثير من الشركات آمال كبيرة في قيام مشاريع متصلة بالأعمال التجارية في المستقبل عن طريق الأمم المتحدة. وقدم بعض الشركات مقترحات بمشاريع محددة تحديدا جيدا، في حين قدم البعض الآخر اقتراحات عامة على نحو أكثر بالمجالات التي يمكن أن تشارك فيها الأمم المتحدة. واقترحت ثلاث شركات متعددة الجنسيات أن تعمل مختلف أفرقة العمل مع دوائر الأعمال لمعالجة التوصيات المقدمة في ميثاق الأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة بشأن المسار المتغير وتوصيات غرفة التجارة الدولية بعنوان ترجمة الأفكار إلى عمل[٤٣] واقترحت شركة إدارة النفايات أن تعمل الأمم المتحدة مع معهد التدريب البيئي في الولايات المتحدة الذي أنشئ حديثا[٤٨].

٧٠ - ومن الواضح أن عددا من الشركات قد بحث بصورة جادة آثار التنمية المستدامة على أنشطتها. وفي رأي شركة فولكس واجن AG التي اعتمدت توصيات جدول أعمال القرن ٢١، أن هذه التوصيات تتماشى مع المسار المتغير الوارد في ميثاق الأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة[٧] ومع ميثاق الغرفة التجارية الدولية. وذكرت شركة فولفو AB أن جهودها المبذولة لحماية البيئة تستند إلى وجهة نظر جامعة، بما في ذلك تحليل دورة الحياة ومراجعة الحسابات البيئية. وقد أدارت هذه الشركة حلقة دراسية عن البيئة خلال معرض سيفيلا العالمي حيث انتهت إلى أنه على الرغم من التحسينات التي تحققت في قطاع النقل للتقليل من التلوث، فإنه يلزم اتخاذ إجراء دولي لضمان "التنقل المستدام". وأشار التقرير إلى أنه على الرغم من وجود ارتباط بين التنقل والتنمية الاقتصادية، فإن التنقل يسبب مشاكل بيئية خطيرة؛ وأن ثمة مصدر محتمل للإيرادات لمعالجة المشاكل البيئية قد يكون عن طريق فرض "ضريبة لحماية الخضرة" بعد إعادة توزيع الضرائب دون أي زيادة في مجموع الأعباء الضريبية.

٧١ - وتضمن عدد قليل من الردود انتقادات مثل عدم التنسيق في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وعدم وجود اعتراف واضح في جدول أعمال القرن ٢١ بحقوق ملكية التكنولوجيات والمواد الجينية. وأعرب البعض عن خشيته من أن تصبح الدعوة إلى الأخذ بآليات السوق مرادفة لفرض ضرائب لحماية الخضرة. وليس من المستغرب أن تنتقد الشركات في الولايات المتحدة بشدة "الضربة العنيفة التي وجهتها الولايات المتحدة" في مؤتمر ريو دي جانيرو بشأن قضايا مثل التنوع البيولوجي وتغير المناخ.

رابعا - دور الأمم المتحدة في الأجل القريب في تنفيذ توصيات جدول أعمال القرن ٢١ المتصلة بالأنشطة التجارية الدولية

٧٢ - أولى جدول أعمال القرن ٢١ أهمية لدور التجارة والصناعة في تنفيذ الأنشطة المقترحة للتنمية المستدامة، فضلا عن مشاركة التجارة والصناعة في أعمال اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وأمانتها. ومن بين التوصيات المحددة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ ما يلي:

يجب على دوائر الأعمال والصناعة، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية والمنظمات الممثلة لها، أن يكونوا شركاء كاملين في تنفيذ وتقييم الأنشطة ذات الصلة بجدول أعمال القرن ٢١ (الفقرة ٣٠-١)؛

ينبغي للمنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة أن تحسّن آلياتها فيما يتعلق بمدخلاتها في مجالات المؤسسات التجارية والصناعية وعمليات رسم السياسات والاستراتيجيات، وذلك لكفالة تعزيز الجوانب البيئية في الاستثمارات الخارجية (الفقرة ٣٠-٢٨)؛

ينبغي أن تشجع اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة مشاركة المنظمات غير الحكومية، بما فيها دوائر الصناعة والتجارة، والدوائر العلمية [في مداولاتها] (الفقرة ٣٨-١١).

٧٣ - وقد شارك أكثر من ٩٠٠ شركة في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ومن الضروري بذل جهود متضافرة لاستمرار المشاركة وتوسيع مستواها. وللمساعدة في هذا المجال، أعدت شعبة الشركات عبر الوطنية والإدارة دليلا بالشركات التي ساهمت في عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وعناوين تلك الشركات وكبار المسؤولين وشكل المشاركة. وقد تنظر اللجنة في وسائل البدء في أنشطة يمكن أن توفر صلات إيجابية جديدة بين دوائر الأعمال والصناعة والهيئات الحكومية الدولية.

٧٤ - ومن بين المجالات التي يزيد عددها على أكثر من ٦٠ مجالاً لتشجيع المنظمات الدولية على المشاركة فيها مع مجتمع الشركات الدولية في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ يلزم اختيار مواضيع معينة لتوجيه الانتباه إليها بصورة أولية. وعلى المستوى البرنامجي، يمكن للأعمال البيئية ذات الصلة بأنشطة الشركات عبر الوطنية أن تركز في المستقبل على المجالات الستة التالية: (١) إدماج البيئة والتنمية في عملية صنع القرار في الشركات عبر الوطنية في جميع البلدان؛ (٢) بناء القدرة المؤسسية للاقتصادات النامية والاقتصادات في مرحلة الانتقال لإدارة مشاريع واستثمارات وتكنولوجيات كبيرة بأسلوب سليم بيئيا؛ (٣) دراسة العلاقات القائمة بين التجارة والاستثمار الأجنبي والبيئة؛ (٤) تقييم آليات السوق والآليات التنظيمية التي تسعى لزيادة استعمال "المنتجات والعمليات والخدمات الخضراء"؛ (٥) دعم إضفاء الطابع الدولي التام على التكاليف البيئية والشفافية في مجالي المحاسبة والإبلاغ؛ و (٦) المساهمة في زيادة توسيع نطاق

القوانين والاتفاقات والمبادئ التوجيهية الدولية في مجال البيئة داخل الشركات. وسيتم التنسيق، حسب الاقتضاء، مع موظفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويرد في الأجزاء التالية عدد من المشاريع الارشادية في كل مجال من مجالات العمل المشار إليها.

ألف - إدماج التنمية والبيئة في صنع القرار داخل الشركات[٤٩]

٧٥ - دراسات استقصائية عن الآثار القطاعية. يمكن للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية أن تقترح إجراء دراسات استقصائية قطاعية، لا سيما في قطاع الخدمات المالية. وما برحت البحوث القطاعية عن الإدارة البيئية تركز على قطاعي التصنيع التحويلي والاستخراجي، مع إيلاء اهتمام قليل أو عدم اهتمام بالمرة بقطاع الخدمات المالية الذي يلعب دورا هاما في تمويل الاستثمارات الجديدة. وسيدرس الاستقصاء التفصيلي لهذا القطاع الممارسات الناشئة في إدارة البيئة في قطاع الخدمات المالية؛ وتقديم الخبرات المكتسبة من القطاعات الأخرى المعروفة على نحو أكثر؛ وتقديم مقترحات حول كيفية تحسين السلامة البيئية للقرارات المتصلة بالاستثمارات والقروض.

٧٦ - الدراسة الاستقصائية البيئية القياسية الثانية للشركات. جمعت الدراسة الاستقصائية البيئية القياسية الأولي للشركات بيانات عن ممارسات الإدارة البيئية في الشركات عبر الوطنية الرئيسية. ويمكن للجنة أن تقترح إجراء دراسة استقصائية ثانية لملاحظة وقياس التغييرات التي تطرأ على السياسات والبرامج البيئية للشركات على مدى فترة ٨ سنوات من عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٩٥. ويمكن أن تسفر نتيجة هذا المشروع عن وثيقة لمساعدة الاستعراض الذي ستجريه الجمعية العامة لأعمال القرن ٢١ والمقرر له عام ١٩٩٥.

٧٧ - التدريب والبحث في مجال إدارة التنمية المستدامة داخل الشركات. على الرغم من أن الجهود التي بذلتها المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في مجال البيئة قد لقيت قبولا فيما يتعلق "بالإدارة البيئية" داخل الشركات على نطاق العالم، فإنه ما زالت هناك حاجة للقيام بعمل واسع النطاق قبل قبول إدارة التنمية المستدامة كوسيلة للإدارة داخل الشركات.

باء - بناء القدرات المؤسسية الحكومية

٧٨ - يشكل بناء القدرة المؤسسية عنصرا رئيسيا من عناصر التنمية المستدامة، ويجري التركيز عليه بصورة متكررة طوال جدول أعمال القرن ٢١. وبرامج التدريب التي تستهدف الموظفين الحكوميين وكذلك ممثلي شركات الأعمال الأجنبية والمحلية هي أحد الوسائل لبناء القدرة اللازمة لممارسات إدارة التنمية المستدامة في قطاع الأعمال التجارية. ووفقا للفقرة ١٩-٤٠ (ب) من جدول أعمال القرن ٢١، يمكن للجنة أن تأذن بتصميم وتنفيذ دورات تدريبية تركز على مختلف الوسائل المتاحة لتحقيق التوازن بين المصالح

البيئية والنمو الاقتصادي، ولإدماج هذه الاهتمامات بفعالية في القوانين والأنظمة والعقود الوطنية التي تشمل الشركات عبر الوطنية.

٧٩ - دراسة للخيارات في مجال السياسات العامة للتقليل إلى أدنى حد من استخدام الموارد الطبيعية والحد من توليد التلوث المرتبط بأنشطة الشركات عبر الوطنية. وعلى سبيل المثال، يعتبر حماية مصادر المياه العذبة أحد المسائل الملحّة، لا سيما في إطار البلدان النامية. غير أنه ليس هناك إلا عدد قليل من البحوث أو لا توجد بحوث بالمرة عن المصادر الأرضية لتلوث المياه العذبة بوجه خاص، أو عن مدى تأثير أنشطة الشركات عبر الوطنية على حدوث هذا التلوث. ويمكن للجنة أن تدعو أمانتها إلى إجراء دراسة توفر تحليلا متعمقا لهذه المسائل وتقدم توصيات عن كيفية إدخال بنود إدارة التنمية المستدامة في الاتفاقات التي تعقد مع الشركات عبر الوطنية. ويمكن أن تشكل نتائج هذا المشروع مدخلات قيّمة للمؤتمر القادم المعني بالهجرات الكبيرة والمنتشرة للأرصدة السمكية والمؤتمر القادم المعني بالتنمية المستدامة في الدول النامية الجزرية الصغيرة. ويمكن أيضا صياغة أعمال جديدة على هدي هذا المشروع فيما يتعلق بالمجالات الأخرى الواردة في الجزء الثاني من جدول أعمال القرن ٢١.

٨٠ - دراسة عن عمليات التخلص على مراحل من المواد الخطرة بيئيا وإعداد دليل/قاعدة بيانات للتكنولوجيات الخطرة. شرع العديد من الصكوك الدولية في طرح برامج للتخلص على مراحل من المواد الخطرة بيئيا (مثال ذلك بروتوكول مونتريال). وتشكل تدابير التخلص على مراحل من المواد الخطرة تحديا للصناعات، لا سيما إذا كانت الجهود المبذولة في مختلف القطاعات الصناعية والبلدان غير متجانسة أو غير داعمة بصورة متبادلة. وعلاوة على ذلك، من المحتمل أن تكون الحكومات وشركات الأعمال والفئات الأخرى في حاجة متزايدة لمصادر معلومات واضحة ومنظمة تنظيما جيدا وموثوق بها ويمكن الوصول إليها، تستطيع بموجبها القرارات التي تتخذها أن تدعم جهود التنمية المستدامة. وليس هناك حاليا أي قاعدة بيانات أو نظام معلومات شامل ومتاح عالميا بالتكنولوجيات الخطرة وبدائلها الأكثر أمنا ونظافة، ويمكن للبلدان النامية الحصول عليها. وعملا بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي ضوء التركيز المتكرر في جدول أعمال القرن ٢١ على أهمية وجود شبكات معلومات عن التكنولوجيات السليمة (الفصل ٣٤)، وبغية الاستفادة من الخبرة المستفادة من إعداد القائمة الموحدة للمنتجات المحظور استهلاكها و/أو بيعها، والمسحوبة أو المقيدة بشدة أو غير المعتمدة من الحكومات[٥٠]، قد تطلب اللجنة تصميم وتنفيذ قاعدة بيانات يمكنها أن تدعم رسم الياسات في هذا المجال.

جيم - دراسة العلاقة بين التجارة والاستثمار الأجنبي والبيئة

٨١ - هناك اهتمام متزايد بالعلاقة بين التجارة والاستثمار والبيئة. والمسائل الواردة في مجال هذا العمل عديدة وذات صلة بالبلدان الصناعية والبلدان النامية على السواء. وعلى سبيل المثال، ترى البلدان النامية أن التدابير البيئية التي تتزايد صرامتها في البلدان الصناعية يمكن أن تصبح وسائل حمائية ومن ثم فإنها قد تضر بمعدلات التبادل التجاري الخاص بها. ومن جهة أخرى، ترى البلدان الصناعية أن بالإمكان تقويض

مكاسبها البيئية الوطنية إذا ما سمحت البلدان النامية للمستثمرين الأجانب بأن يجدوا "مرافئ للتلوث" هناك. وعلاوة على ذلك، فإنه مع استمرار الاتجاهات المتعلقة بالتكتلات التجارية الإقليمية، تثور أسئلة عديدة بشأن العواقب البيئية ومسؤوليات الشركات عبر الوطنية ذات الصلة.

٨٢ - لما كانت أعداد متزايدة من البلدان تسعى للحصول على مزايا الاتفاقات الاقتصادية الإقليمية، فسوف تنشأ أيضا هناك حاجة متزايدة لوضع معايير بيئية واضحة تتفق مع الأهداف الوطنية لكل بلد شريك ومع الأهداف الاقتصادية للاتفاق الإقليمي. وتبين الدلائل الأولية الناتجة عن ملاحظة عمليات التفاوض بين الولايات المتحدة وكندا، والجماعة الاقتصادية الأوروبية واتفاق التجارة الحرة في أمريكا الشمالية أن مكانة البيئة كمسألة لها الأولوية تزايدت في كل من هذه الاتفاقات. أما المصدر الرئيسي للنزاع في اتفاقات التجارة فإنه يدور حول الأسلوب الذي يتعين استخدامه في التوفيق بين مختلف القواعد والاجراءات والأنظمة والطعون التي تنظم حماية البيئة. وهناك تباين كبير ليس فحسب بين المعايير البيئية الوطنية بل أيضا بين المعايير الوطنية ومطالب الصكوك البيئية الدولية. ويعد هذا التباين رادعا لكثير من شركات الأعمال حيث يصبح من المكلف كثيرا مراعاة مختلف الاشتراطات والأنظمة. ويمكن لهذا الحاجز الذي يعترض سبيل الاستثمارات الجديدة أن يكون ضارا باقتصادات البلدان النامية التي تعتمد على الاستثمارات الأجنبية في زيادة صادراتها، وتحسين معدلات التبادل التجاري فيها، وتقليل ديونها الخارجية. ويمكن للجنة أن تطلب إجراء دراسة شاملة للأحكام المنطبقة على الاتفاقات التجارية الإقليمية والثنائية التي تعالج المواءمة بين معايير الصحة والسلامة البيئية. وستقارن هذه الدراسة بين الأمثلة المتعلقة بوضع معايير بيئية واردة في الاتفاقات التجارية الحالية، وستقدم نماذج ملموسة للبلدان النامية والبلدان في مرحلة الانتقال لإنجاز أهدافها الاقتصادية بأسلوب مستدام بيئيا. وستفيد نتائج هذه الدراسة الجهود التي تبذلها البلدان كل على حدة لمواءمة القوانين البيئية الوطنية مع أحكام الصكوك الدولية، والمساعدة على حل النزاعات في المفاوضات المتعلقة بالاتفاقات التجارية في المستقبل.

٨٣ - أثر الأنظمة البيئية للبلدان الصناعية على التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والإدارة البيئية في البلدان النامية. يساور عدد من البلدان النامية والبلدان في مرحلة الانتقال القلق من أن تصبح الاشتراطات البيئية للشركاء الاقتصاديين في البلدان الصناعية حواجز غير جمركية في سبيل التجارة أو يمكن الأخذ بها كشكل من أشكال "المشروطية الخضراء" فيما يتعلق بالعلاقات التجارية في المستقبل. وعلاوة على ذلك، لما كانت الاهتمامات البيئية والوعي البيئي يحدثان تغييرات في تكوين الأسواق، على الأقل في العالم الصناعي، فسوف يحتاج صانعوا القرار إلى مزيد من المعلومات عن الأسواق المفتوحة حديثا استنادا إلى بدائل جديدة للمنتجات والمواد الخطرة بيئيا.

دال - تقييم آليات السوق والصكوك التنظيمية التي تدعم الأسواق "الخضراء"

٨٤ - كان سوق المنتجات والعمليات والخدمات "الخضراء" واحدا من أهم قطاعات النمو الاقتصادي في العقدين الماضيين. ومن المرجح أن يستمر هذا القطاع في النمو مع التشدد في الضوابط التنظيمية البيئية وشروع البلدان في تنفيذ برامجها الوطنية وفقا لجدول أعمال القرن ٢١. ويمكن استخدام الخبرة الفنية المتوفرة حاليا لدى الشركات عبر الوطنية وشعبة الادارة في التحليلات القطاعية للسوق لتوفير دراسات عن حالة "الأسواق الخضراء"؛ وتقديم المساعدة إلى الحكومات في توسيع أسواقها "الخضراء"؛ وتقديم المساهمات لتحقيق الاتساق في نظم وضع العلامات على المنتجات البيئية.

٨٥ - تقرير عن الأسواق والاستثمارات الخضراء. قد ترغب اللجنة في أن تقترح إجراء دراسة عن حجم، وهيكل ونطاق السوق الدولي للمنتجات، والتكنولوجيات والخدمات "الخضراء". ويمكن أن يشمل التقرير قطاعات صناعية، ويوفر معلومات عن التوزيع الجغرافي للحالة الحالية للأسواق والاستثمارات "الخضراء"، ويحدد مناطق النمو في المستقبل حسب الفئة الصناعية.

٨٦ - تقديم المساعدة إلى الحكومات في مجال التوسع في استعمال التكنولوجيات والمنتجات والأسواق "الخضراء" وإنتاجها والاستثمار فيها[٥١]. يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تقدم خدماتها في هذا المجال بطريقتين على الأقل: تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا بشروط ميسرة؛ وتقديم المشورة إلى حكومات البلدان النامية والبلدان التي في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق عن الطرق الكفيلة بزيادة نصيبها في الأسواق "الخضراء" بما في ذلك التكنولوجيات والعمليات والمنتجات. وقد تم، في المرحلة الأولى من مشروع الشركات عبر الوطنية وشعبة الادارة المتعلقة بنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، تحديد عدد من أدوات السياسة التي يمكن أن تقلل العوائق القائمة في سبيل "تخضير" العمليات الاقتصادية - الصناعية. ويقترح، في المرحلة الثانية، الأخلاط السليمة منها بكل بلد في التطبيقات الميدانية، وذلك لزيادة استعمال التكنولوجيات الأصلح وتيسير الوصول إليها في البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق. ويمكن للأمم المتحدة، باستنادها إلى الخبرات والمعارف الناتجة عن عملها في مجال نقص التكنولوجيات السليمة بيئيا وإلى الدراسة المقترحةعن الأسواق "الخضراء"، أن توسع أهدافها في مجال الخدمة وتساعد الحكومات في اكتشاف الطرق الكفيلة بتوسيع أسواقها "الخضراء" الوطنية وزيادة نصيبها في هذه الأسواق على الصعيد الدولي.

٨٧ - الاسهام في تنسيق وضع العلامات على المنتجات البيئية. بدأت بلدان صناعية عدة في وضع آليات "وضع العلامات الايكولوجية" لمساعدة المستهلكين على اختيار المنتجات الأسلم والأصلح بيئيا. وتختلف برامج وضع العلامات الايكولوجية بين البلدان مثلها في ذلك مثل الضوابط التنظيمية البيئية. ولما كان من المرجح أن تستمر جهود وضع العلامات ويجري توسيعها وبدؤها في بلدان أكثر، فثمة حاجة إلى وسائل

تنسق نظم وضع العلامات كفالة للاتساق وحماية للمستهلكين على أساس أوسع، وإسهاما في التنمية المستدامة، بالمساعدة في زيادة استهلاك المنتجات الأسلم بيئيا.[٥٢]

هاء - تدويل التكاليف البيئية والوضوح في المحاسبة والابلاغ

٨٨ - يدعو جدول أعمال القرن ٢١ إلى إيجاد الوسائل اللازمة لتسعير الموارد الطبيعية العالمية وتقدير تكاليف الخسائر المتكبدة في هذه الموارد (الفقرة ٨ - ٤٨). ويدعو الجدول أيضا إلى توحيد وتنسيق قياسات الآثار البيئية (الفقرات ٢٠ - ١٤ إلى ٣٠ - ٩).

٨٩ - واستنادا إلى العمل السابق للشركات عبر الوطنية وشعبة الادارة المتعلق بالتكاليف والمحاسبة والابلاغ في مجال البيئة وكذلك دراستها عن الكشف عن المخاطر، يوجد مشروعان تكميليان ينبغي الاضطلاع بهما، هما دراسة عن توحيد قياسات الآثار البيئية والانمائية، مما سينسق الوسائل التي يجرى بها الابلاغ والكشف عن المقاييس؛ ودراسة عن تصميم منهجيات لتقدير التكاليف والأضرار البيئية، التي ستقارن بشكل مفصل التقديرات المتوفرة عن الخسائر البيئية، ونصيب الشركات عبر الوطنية كعامل مسبب لها، وتحليل الكيفية التي يمكن أن يؤثر بها هذا الضرر على مستقبل أنشطة الشركات عبر الوطنية والتنمية المستدامة في البلدان النامية.

٩٠ - القياسات المقارنة لأداء الشركات عبر الوطنية في مجال التنمية المستدامة. رغم تزايد الدور الذي تضطلع به الشركات في برامج الامتياز البيئي، فإن التقييم المقارن للجهود الحالية ضئيل لا يذكر. وأحد الأمثلة المعروفة الدراسة التي أجراها مركز الادارة والتخطيط البيئي التي تنظر في التقدم المحرز في الممارسات النموذجية للشركات في مجال الكشف البيئي. واستنادا إلى الأعمال السابقة لشعبة الشركات عبر الوطنية والادارة المتعلق بممارسات الشركات في الادارة البيئية، يمكن إجراء دراسة مقارنة مفصلة لإيجاد "نماذج" للآداء البيئي يمكن بالمقارنة بها تحسين الآداء البيئي والنوعية البيئية بصفة مستمرة.

واو - توسيع قوانين الشركات، واتفاقاتها ومبادئها التوجيهية البيئية الدولية

٩١ - تعد الضوابط التنظيمية والقوانين والشروط البيئية السارية والمتوقعة أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى الامتياز البيئي الناشئ للشركات. ولمواصلة التعاون الايجابي بين التنظيم البيئي، مع عدم استثناء التدابير الطوعية، هناك حاجة إلى المزيد من العمل للتركيز على وجود حد أدنى من المعايير البيئية الوطنية والإقليمية والدولية؛ وإلى تقييمات الاتفاقات الدولية المعلقة وأثرها المتوقع على الشركات عبر الوطنية والطرق الكفيلة بحل المنازعات التجارية والبيئية بين الشركات عبر الوطنية والحكومات وغيرها من الدوائر.

٩٢ - المعايير الصناعية البيئية الدنيا. إن وضع المعايير التي يعوزها الترابط وينقصها التنسيق يمكن أن يزيد من العقبات التي تقف في وجه الاستثمار والتجارة الدوليين. ويمكن أن تركز المشاريع المساندة، التي تستند إلى معايير إدارة التنمية المستدامة[١٧] والعمل المتعلق بالقوانين البيئية للشركات، على التقييم المقارن للمبادئ التوجيهية الدولية لأنشطة الشركات. وإحدى نتائج هذا العمل هو تقديم المساعدة إلى الحكومات لإدماج المعايير البيئية الدنيا في القواعد القانونية الوطنية. ويمكن إجراء الشيء نفسه على الصعيد الإقليمي والدولي، استنادا إلى هذه الأعمال.

٩٣ - تقييم الاتفاقيات الدولية المعلقة وأثرها المتوقع على الشركات عبر الوطنية. من المتوقع أن يجري التفاوض على عدة صكوك بيئية دولية في السنوات القليلة القادمة. ومن هذه الصكوك اتفاقات عن التصحر، والأرصدة السمكية الكثيفة الارتحال، والحراجة والتجارة بالمواد الكيميائية التي قد ينجم عنها أضرار. وقد قامت شعبة الشركات عبر الوطنية والادارة في الماضي بتقديم معلومات عما يمكن أن تتوقعه الحكومات والشركات عبر الوطنية من الصكوك الدولية الوشيكة الصدور. مثال ذلك تقييم الدراسة المتعلقة بتغير المناخ[٣٣] للأثر المحتمل لاتفاقية عن المناخ على الشركات عبر الوطنية. ويمكن للجنة أن تقترح توسيع الخبرة الفنية المتوفرة بإجراء دراسات عن أية جوانب تتعلق بالشركات عبر الوطنية في اتفاقات أخرى جاري التفاوض بشأنها.[٥٣]

الحواشي

(١) إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونية ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8، المرفق الأول).

(٢) بيان مبادئ مزود بأسانيد غير ملزم قانونا للتوصل إلى توافق آراء عالمي بشأن إدارة جميع أنواع الأحراج وحفظها وتنميتها بشكل مستدام (تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ... القرار الأول، المرفق الثالث).

(٣) A/AC.237/18 (Part II) Add.1 و Corr.1.

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ... القرار الأول، المرفق الثاني.

(٥) رأست اللجنة العالمية للبيئة والتنمية السيدة غرو هايم برونتلاند، رئيسة وزراء النرويج. وطلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى اللجنة العالمية للبيئة والتنمية أن تدرس التفاعل بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. وأصبح تقريرها النهائي (مستقبلنا المشترك، أوكسفورد ونيويورك، مطبعة جامعة أوكسفورد لعام ١٩٨٧) الأساس الذي قامت عليه دعوة الجمعية العامة لعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢، ويناقش التقرير مسائل أنشطة الأعمال والصناعة في الفصل ٨ أساسا. وبالاضافة إلى ذلك، يشير الفصل ٣ إلى مسؤوليات محددة للشركات عبر الوطنية فيما يتعلق بالتنمية وحماية البيئة.

(٦) وفقا لدراسة اضطلع بها ماكنزي وشركاه في عام ١٩٩١، وافق ٩٢ في المائة من الشركات الـ ٤٠٠ التي تم مسحها على أن الحماية البيئية هي إحدى المسائل الأساسية للقرن ٢١ (ماكنزي وشركاه، استجابة الشركات للتحدي البيئي (امستردام، هولندا، ١٩٩١)). وفي المحفل الاقتصادي العالمي لعام ١٩٩٠، اعتبر ٦٥٠ زعيما صناعيا وحكوميا البيئة التحدي رقم واحد الذي يواجه الأعمال (كاهان وسميث، "The greening of corporate America"، مجلة Business Week، ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٠).

(٧) ستيفان شميديني، Stephan Schmidheiny,Changing Course; A Global Business Berspective on Development and the Environment, (Cambridge, Massachusetts, The MIT Press, 1992.

الحواشي (تابع)

(٨) كانت المبادئ التوجيهية في الادارة البيئية للغرفة التجارية الدولية هي أول بيان رئيسي للصناعة عن المسؤولية العالمية في الحماية البيئية وقد قدمت إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية البشرية الذي عقد في ستوكهولم في عام ١٩٧٢.

(٩) المؤتمر الاقليمي الذي عقد على المستوى الوزاري بشأن متابعة تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، الذي عقد في برغن، النرويج في أيار/مايو ١٩٩٠. وقد ركز مؤتمر برغن، تحت موضوع "العمل من أجل مستقبل مشترك" على تغير المناخ، وكفاءة الطاقة، ونقل التكنولوجيات والدراية الفنية السليمة بيئيا وتعميق المشاركة في عملية السياسة، والتعليم البيئي والتنسيق الدولي. وكان ميثاق الأعمال التجارية للتنمية المستدامة أحد المشاريع السبعة التي بدأها كبار رجال الأعمال في أوروبا وأمريكا الشمالية في مؤتمر برغن.

(١٠) أنشئ المكتب البيئي الدولي عقب المؤتمر الصناعي العالمي الأول المعني بالادارة البيئية، الذي عقد في فرساي، فرنسا، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤.

(١١) كيدانرن، ميثاق كيدانرن للبيئة العالمية (طوكيو، ١٩٩١). Keidenren, Keidenren Global Environment Charter (Tokyo, 1991).

(١٢) سيرز CRES، مبادئ فالديز (بوسكون، ١٩٨٩). CERES, The Valdeg Principles, (Boston, 1989).

(١٣) توم غلادوين، بناء الشركة المستدامة: بناء الاستدامة البيئية ومزايا الشركات (المؤسسة الوطنية للحياة البرية، ١٩٩٢). TOM GLADWIN, Building the Sustainable Corporation: Creating Environmental Sustainability and Corporate Advantage (National Wildlife Foundation, 1992).

(١٤) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمبادئ التوجيهية للوقاية من الحوادث الكيميائية، والاعداد والاستجابة لها (باريس، ١٩٩٢)، الفرع زاي "نقل التكنولوجيا والاستثمار الدولي المتصل بالانشاءات في بلدان أخرى غير بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي".

(١٥) انظر، مثلا، منظمة العمل الدولية، اتفاقية وتوصية بشأن توفير السلامة عند استعمال المواد الكيميائية في العمل، أو منظمة العمل الدولية، مشروع اتفاقية وتوصية بشأن الوقاية من الحوادث الصناعية الرئيسية.

الحواشي (تابع)

(١٦) انظر "تقرير المؤتمر المعني بالتنمية المستدامة ايكولوجيا، كوبنهاغن، ١٤-١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١"، (A/CONF.151/PC/125، المرفق).

(١٧) معايير إدارة التنمية المستدامة (نيويورك، الأمم المتحدة، ١٩٩١).

(١٨) طلبت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بعد ذلك في دورتها الثالثة الادماج الكامل لاعتبارات واحتياجات وحقائق التنمية في البلدان النامية، بصفة خاصة، في جميع الوثائق البرنامجية لجدول أعمال القرن ٢١، مشيرة، في هذا الصدد، إلى مؤسسات صناعية كبيرة، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية، وممارسات الأعمال التجارية والبيئية (انظر الوثائق الرسمية للدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة، الملحق رقم ٤٨ (A/46/48)، المجلد الثاني، المرفق الأول، المقرر ٢/٣).

(١٩) Benchmark Corporate Environmental Survey، ستصدر هذه الوثيقة كمنشور من منشورات الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣. قدمت تقارير أولية عن هذا الاستقصاء إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في دورتها الثالثة لعام ١٩٩١، (ST/CTC/SER.C/1-5).

(٢٠) Transfer of Environmentally Sound Technologies، ستصدر الوثيقة كمنشور من منشورات الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣. وقد نشرت النتائج الأولية في مشروعي مجلدين للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في دورتها الثالثة في عام ١٩٩١.

(٢١) المحاسبة البيئية من أجل التنمية المستدامة. مذكرة من الأمانة العامة (A/CONF.151/PC/89).

(٢٢) "تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ عن دورته العاشرة"، (E/C.10/1992/12).

(٢٣) معلومات مقدمة من المجلس التجاري للتنمية المستدامة، ١٩٩٢.

(٢٤) International Environmental Bureau، رسالة إخبارية، المجلد ٢، رقم ٣، أيار/مايو ١٩٩٢.

(٢٥) معلومات مقدمة من مبادرة الادارة البيئية العالمية، ١٩٩٢.

الحواشي (تابع)

(٢٦) ميثاق الأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة: الشركات ومنظمات الأعمال المساندة (الغرفة التجارية الدولية، شباط/فبراير ١٩٩١).

(٢٧) مؤتمر الصناعة العالمي الثاني المعني بإدارة البيئة، روتردام، هولندا، ١٠-١٢ نيسان/ابريل ١٩٩١، قائمة المشتركين.

(٢٨) نظرا لأن مشاركة الشركات في مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) تمت أساسا من خلال الرابطات التجارية الصناعية، لم تستخدم البيانات المتعلقة بآحاد الشركات في ذلك المؤتمر لتسجيل النتائج.

(٢٩) الغرفة التجارية الدولية، المحفل الصناعي المعني بالبيئة والتنمية التابع للغرفة التجارية الدولية، ريو دي جانيرو، البرازيل ٢٧-٢٩ أيار/مايو ١٩٩٢.

(٣٠) مؤتمر الغرفة التجارية الدولية المعني بالامتياز البيئي التابع لمؤتمر الصناعة البريطانية، بوصف الامتياز البيئي العامل الحاسم في المنافسة الدولية؛ استجابة دوائر الأعمال لمؤتمر قمة الأرض التابع لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، لندن، ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

(٣١) تقرير الاستثمار في العالم لعام ١٩٩٢، الشركات عبر الوطنية بوصفها محرك النمو، World Investment Report 1992, Transnational Corporations as Engines of growth (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.92.II.A.19).

(٣٢) J.D. Frame, International Business and Global Technology, (Lexington, Massachusetts, Lexington Book), l983), p.160.

(٣٣) تغير المناخ والشركات عبر الوطنية: تحليل واتجاهات Climate Change and Transnational Corporations: Analysis and Trends, Environment Series, No.2، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.92.II.A.7).

(٣٤) Booz-Allem & Hamilton, Corporate Environmental Management: An Executive Survey, 1991.

الحواشي (تابع)

(٣٥) Bruce Smart, Beyond Compliance. A new industry view of the environment (Washington, World Resources Institute, 1992).

(٣٦) صرح أكثر من ٥٠ في المائة من المجيبين بأن هذا العامل كبير الأثر. وعلى النقيض من ذلك اعتبر حوالي ٢٠ في المائة فقط أن الاجراءات القانونية الموجهة نحو الشركات لها تأثير، في حين رأى أقل من ١٠ في المائة أن إجراء تغيير في تشريعات البلد المضيف مسألة ذات أهمية.

(٣٧) ورد في تقرير الاستثمارات في العالم World Investment Report لعام ١٩٩٢ نتيجة مؤداها إنه توجد شواهد على إعادة التوطن الصناعي في بعض الصناعات المختارة، مثل صناعة الحرير الصخري والمعادن الثقيلة ودبغ الجلود، ولكن بقية البحث تشير إلى أن فروق التكاليف البيئية لم تكن من العوامل المحددة الرئيسية للاستثمار المباشر الأجنبي وأنه لم تحدث تحولات كبرى من خلال الاستثمار المباشر الأجنبي نظرا لاختلاف المعايير الوطنية.

(٣٨) مثلا، النزاع القائم في محكمة الجماعة الأوروبية، بين حكومة الدانمرك ولجنة الاتحادات الأوروبية على التشريع الدانمركي الخاص برد الزجاجات الفارغة، أو النزاع القائم في "الغات"، بين المكسيك والولايات المتحدة بشأن الحظر المفروض من جانب الولايات المتحدة على منتجات المكسيك من التونة، أو النزاع بين الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة بشأن الحظر المفروض من الجماعة على لحوم الولايات المتحدة المعالجة بالهرمونات.

(٣٩) اتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد جميع أشكال النفايات الخطرة إلى افريقيا ومراقبة حركتها عبر الحدود وادارتها داخل افريقيا.

(٤٠) بروتوكول حماية البيئة الذي وقعته الأطراف في معاهدة انتاركتيكا في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ في مدريد.

(٤١) في مجالي الابلاغ والمحاسبة اضطلعت شعبة الشركات عبر الوطنية والادارة بدور رئيسي في وضع وتنسيق المعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ في الشركات عبر الوطنية وذلك من خلال فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ.

(٤٢) على سبيل المثال، تفيد نتيجة استطلاع للرأي أجراه على الصعيد الدولي معهد غالوب بأن ٣٥ في المائة من سكان العالم متفقون على أن الشركات متعددة الجنسيات مسؤولة "إلى حد كبير" عن الانحطاط البيئي في البلدان النامية.

الحواشي (تابع)

(٤٣) انظر "Willums and Goluke, From Ideas to Action, Business and Sustainable Development" (أوسلو ، غلدندال، ١٩٩٢) و "Stephan Schmidheiny, Changing Course, A Global Business perspective on Development and the Environment"، (كامبريدج، ماساشوسيتس، MIT Press، ١٩٩٢).

(٤٤) يستخدم جدول أعمال القرن ٢١ طائفة متنوعة من التعبيرات لوصف أنشطة الشركات عبر الوطنية. ومن تلك التعبيرات، الاستثمار الخاص الأجنبي والاستثمار المباشر الأجنبي؛ والمصارف التجارية [الدولية]، والمصارف التجارية [الحائزة] لديون خارجية؛ والشركات متعددة الجنسيات؛ ودوائر الأعمال والصناعة بما في ذلك الشركات عبر الوطنية؛ ودوائر الأعمال والصناعة بما في ذلك المؤسسات الصناعية الكبيرة ومنها الشركات عبر الوطنية؛ ودوائر الأعمال والصناعة بما في ذلك المؤسسات الصناعية الكبيرة والشركات عبر الوطنية، والمؤسسات الصناعية الكبيرة بما في ذلك الشركات عبر الوطنية والصناعة المحلية؛ والمؤسسات الصناعية الكبيرة والشركات عبر الوطنية وكذا الصناعة المحلية.

(٤٥) تقوم الفئات الخمس على توصيات المدير التنفيذي (انظر E/C.10/1992/2).

(٤٦) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ أعلن مجلس الغرفة التجارية الدولية أن مجلس الصناعة العالمي المعني بالبيئة سيتولى على مستوى مكتب الرئيس الأعلى/مجلس الادارة الجديد زمام مبادرات الغرفة التجارية الدولية في مرحلة ما بعد ريو.

(٤٧) أعلن المجلس التجاري للتنمية المستدامة أن المجلس المتجدد الحيوية سيواصل العمل في المستقبل.

(٤٨) يتخذ معهد التدريب البيئي في الولايات المتحدة ترتيبات لإشراك المدراء البيئيين من البلدان النامية في الدورات التدريبية البيئية المشتركة المعقودة في الولايات المتحدة التي تنظمها الشركات عادة لموظفيها.

(٤٩) استنادا إلى جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ٦ والفقرة ٣٠-٢٢.

(٥٠) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.91.IV.4.

(٥١) مشروع يستند إلى الفقرة ٣٠-٢٢ من جدول أعمال القرن ٢١.

الحواشي (تابع)

(٥٢) مشروع يستند إلى الفقرة ١٩-٢٨ من جدول أعمال القرن ٢١.

(٥٣) مشروع يستند إلى الفقرة ٣٠-١٠ (أ) من جدول أعمال القرن ٢١.

المرفق الأول

الشركات عبر الوطنية والتنمية المستدامة:
استعراض لجدول أعمال القرن ٢١

ينبغي للشركات عبر الوطنية وغيرها من العناصر الصناعية الفاعلة أن تقوم، بدعم مناسب من الحكومات والمنظمات الدولية بما يلي:

في مجال الادارة البيئية للشركات على الصعيد العالمي

١ - الأخذ بسياسات وتعهدات قوامها اعتماد معايير تشغيل تعادل في صرامتها معايير بلد المنشأ أو لا تقل عنها (١٩-٥٢ (د) و ٢٠-٢٩)؛

٢ - التسليم بأن الادارة البيئية هي من الأولويات العليا للشركات وبأنها عامل حاسم في التنمية المستدامة (٣٠-٣)؛

٣ - أن تشجع على وضع سياسات للشركات على نطاق العالم بشأن التنمية المستدامة (٢٢-٣٠)؛

٤ - كفالة إدارة للعمليات مسؤولة وملتزمة بالمعايير المتعارف عليها من حيث الصحة والسلامة والبيئة (٣٠-٢٦)؛

٥ - إنشاء نظم لإدارة البيئة تشمل التدقيق البيئي لمواقع الانتاج أو التوزيع بغرض تحديد المواقع التي يلزم فيها الأخذ بأساليب إنتاج أنظف (٢٠-١٣ (ط))؛

٦ - تعزيز صور المشاركة لتنفيذ مبادئ ومعايير التنمية المستدامة (٣٠-٧)؛

٧ - الاضطلاع بدور خاص في تعزيز التعاون القائم في مجال نقل التكنولوجيا وفي بناء مجموعة مدربة من الموارد البشرية والهياكل الأساسية في البلدان المضيفة (٣٤-٢٧)؛

٨ - تقاسم خبراتها في مجال الادارة البيئية مع السلطات المحلية، والحكومات الوطنية والمنظمات الدولية (٣٠-٢٢)؛

ملاحظة: تشير الأرقام الواردة بين الأقواس إلى فقرات من جدول أعمال القرن ٢١ (تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (UN Publications, Sales No E.93.I.8).

٩ - تقديم تقارير سنوية عن سجلها البيئي وعن استخدامها للطاقة والموارد الطبيعية (١٠-٣٠ (أ))؛

١٠ - الاقدام على الاشتراك في برامج تخفيض الديون وخدمة الديون (٢-٢٧ (د))؛

في مجال أنماط الانتاج والاستهلاك السليمة بيئيا

١١ - الاضطلاع بدور رئيسي في تقليل الآثار على استخدام الموارد والبيئة عن طريق زيادة كفاءة عمليات الانتاج، والاستراتيجيات الوقائية وزيادة نظافة تكنولوجيات وإجراءات الانتاج (٢-٣٠ و ٣٠-٤)؛

١٢ - العمل مع الحكومات على تحديد وتنفيذ مزيج مناسب من الصكوك الاقتصادية والتدابير القانونية مثل قوانين وتشريعات ومعايير تشجيع استخدام طرق الانتاج الأنظف (٣٠-٨)؛

١٣ - دمج أساليب الانتاج الأنظف في تصميم المنتجات والممارسات الادارية (٢٠-١٨ (ج))؛

١٤ - العمل على إتاحة التكنولوجيات السليمة بيئيا للشركات التابعة في البلدان النامية (٢٢-٣٠)؛

١٥ - زيادة جهود البحث والتطوير فيما يتصل بالتكنولوجيات السليمة بيئيا ونظم الادارة البيئية، بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية والعلمية/الهندسية مع الاستفادة بالمعارف المحلية حسب الاقتضاء (٣٠ ٢٥)؛

١٦ - إدراج مبادئ الانتاج الأنظف والدراسات الافرادية في البرامج التدريبية وتنظيم برامج للتدريب البيئي من أجل القطاع الخاص وسائر الفئات في البلدان النامية (٨-٣٨ (ج)) و (٢٠-١٨ (ب))؛

١٧ - إقامة مشاريع/شبكات للبيان العملي لأساليب الانتاج الأنظف حسب القطاع/البلد (١٨-٢٠ (ب))؛

١٨ - النظر في إعداد مشاريع شراكة بيئية مع المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة (٣٠-٢٣)؛

في مجال تقليل المخاطر والأخطار إلى أدنى حد

١٩ - إجراء بحوث فيما يتعلق بالتخلص تدريجيا من العمليات التي تشكل مخاطر بيئية بالغة بسبب ما يتولد من نفايات خطرة (٢٠-١٧ (ب))؛

٢٠ - تشجيع شركاتها التابعة على تعديل اجراءاتها بحيث تراعي الظـــروف البيئيـــة المحلية (٣٠-٢٢)؛

٢١ - توفير بيانات عن المواد المنتجة اللازمة على وجه التحديد لتقييم المخاطر التي قد تلحق بصحة الانسان وبالبيئة (١٩-١٦)؛

٢٢ - تطبيق نهج "العناية المسؤولة" تجاه المنتجات الكيميائية مع مراعاة كامل دورة حياة تلك المنتجات (١٩-٥٠ (ب) و ٢٠-١٧ (د))؛

٢٣ - الاستغناء تدريجيا، حيث يكون ذلك مناسبا، من أي مواد كيميائية محظورة تكون ما زالت مخزونة أو جاري استخدامها، والتخلص منها على نحو سليم بيئيا (١٩-٥٢ (ي))؛

٢٤ - توخي الوضوح في عملياتها، وتوفير المعلومات ذات الصلة للمجتمعات المحلية التي قد تتأثر بتوليد وإدارة النفايات الخطرة (٢٠-١٤ (و))؛

٢٥ - توفير ما يلزم الحكومات من معلومات للاحتفاظ بقوائم بأنواع النفايات الخطرة ومواقع معالجتها/التخلص منها والمواقع الملوثة التي تحتاج إلى إصلاح والمعلومات ذات الصلة عن التعرض والمخاطر (٢٠-٢٢ (أ))؛

<u>في مجال المحاسبة البيئية بالتكلفة الكاملة</u>

٢٦ - أن تُدعى للمشاركة على الصعيد العالمي في إجراء تقييم للتنفيذ العملي للتحرك نحو زيادة الاعتماد على نظم للتسعير تقوم على تدخيل التكاليف البيئية (٨-٣٧)؛

٢٧ - التعاون في وضع منهجيات تقييم الموارد الطبيعية غير المسوقة وتوحيد معايير جمع البيانات (٨-٥٠)؛

٢٨ - العمل على وضع وتنفيذ مفاهيم ومنهجيات لإدماج التكاليف البيئية في آليات المحاسبة والتسعير (٣٠-٩)؛

<u>في مجال الاتفاقيات والمعايير والمبادئ التوجيهية البيئية</u>

٢٩ - اعتماد مدونات لقواعد السلوك تشجع الأخذ بأفضل الممارسات البيئية وتقديم تقارير عن تنفيذها (٣٠-١٠ (ب))؛

٣٠ - الأخذ، اختيارا، ببرامج حق المجتمع في أن تقوم على المبادئ التوجيهية الدولية، بما في ذلك تقاسم المعلومات بشأن أسباب انطلاق الملوثات بشكل عارض أو الانطلاق المحتمل ووسائل اتقائها (١٩-٥٠ (ج))؛

٣١ - الإبلاغ سنويا عن الانبعاثات الروتينية للمواد الكيميائية السامة في البيئة حتى في حالة عدم وجود اشتراطات للبلد المضيف (١٩-٥٠ (ج))؛

٣٢ - وضع مدونة مبادئ متفق عليها دوليا لإدارة التجارة بالمواد الكيميائية (١٩-٥٠ (أ))؛

٣٣ - وضع مبادئ توجيهية و/أو مدونات لقواعد السلوك وصولا إلى زيادة نظافة الانتاج وذلك بالتعاون مع الحكومات والاتحادات التجارية القطاعية (٢٠-١٣ (هـ))؛

٣٤ - أن تكون مشاركة كاملة في تنفيذ وتقييم الأنشطة ذات الصلة بجدول أعمال القرن ٢١ (٣٠-١)؛

ينبغي للشركات عبر الوطنية وغيرها من العناصر الفاعلة الممثلة للشركات أن تتعاون مع الحكومات و/أو المنظمات الدولية التي يطلب منها ما يلي:

<u>في مجال الادارة البيئية للشركات على الصعيد العالمي</u>

٣٥ - إجراء عمليات تدقيق بيئي للصناعات القائمة لتحسين نظم إدارة النفايات الخطرة داخل المصانع (٢٠-٢٢ (ز) و ٢٠-٣١ (ح))؛

٣٦ - تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة على اتخاذ اجراءات لخفض المخاطر (١٩-٥٢ (هـ))؛

٣٧ - تحسين قواعد البيانات ونظم المعلومات بشأن المواد الكيميائية السامة، مثل برامج حصر الانبعاثات (١٩-٤٠ (ب) و ٢٠-٢٤ (أ))؛

٣٨ - توفير التدريب على استعمال نظم المعلومات وقواعد البيانات البيئية (١٩-٤٠ (ب))؛

٣٩ - وضع برنامج للتبادل التقني لإيجاد نواة من الموظفين المدربين داخل كل بلد مضيف (١٩-٣٩ (ج) و ١٩-٤٢)؛

٤٠ - توفير المعلومات للبلدان النامية ولا سيما البلدان التي تعاني من نقص الخبرة التقنية (١٩ ٣٩ (ج) و ٢٠-٢٦ (أ))؛

في مجال أنماط الانتاج والاستهلاك السليمة بيئيا

٤١ - توفير حوافز اقتصادية وتنظيمية لتشجيع الابتكارات الصناعية وصولا إلى أساليب انتاج أنظف وتشجيعا للتعاون التكنولوجي والفني بين المؤسسات (٢٠-١٣ (ب) و ٣٠-١١)؛

٤٢ - تشجيع الصناعة على الاستثمار في تكنولوجيات المنع و/أو إعادة التدوير بما يكفل الادارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة (٢٠-١٩ (أ)، ٢٠-١٣ (ب) و ٢٠-١٣ (و))؛

٤٣ - زيادة الدعم المالي المقدم إلى برامج البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا الأكثر نظافة، وبخاصة إدارة البحوث المتعلقة بالنفايات الخطرة، زيادة كبيرة (٢٠-١٧ (أ))؛

٤٤ - بدء مشاريع بيان عملي وحملات إدارة النفايات من أجل الانتاج الأنظف والدعاية "لقصص النجاح" المحلي (٢٠-١٩ (ج) و ٢٠-١٨ (أ))؛

٤٥ - تنسيق نظم تصنيف المواد الكيميائية وتمييزها بالبطاقات باستعمال جميع لغات الأمم المتحدة الرسمية والمصورات التوضيحية (١٩-٢٨)؛

في مجال تقليل المخاطر والأخطار إلى أدنى حد

٤٦ - التعاون في وضع معايير مشتركة لتحديد المواد الكيميائية التي يحسن في مواجهتها الاضطلاع بأنشطة متضافرة للحد من مخاطرها (١٩-٥٢ (أ))؛

٤٧ - توليد البيانات اللازمة لتقييم أخطار المواد الكيميائية السامة إلى أدنى حد (١٩-١٥ (ب))؛

٤٨ - إعطاء أولوية عالية لتقييم أخطار المواد الكيميائية، أي خواصها المتأصلة، بوصفها الأساس المناسب لتقييم المخاطر (١٩-١٥ (أ))؛

٤٩ - تعزيز آليات زيادة التعاون في تقييم المخاطر وفي إعداد تقارير تقييم المخاطر فيما يتعلق بالمواد الكيميائية والعمليات ذات الصلة (١٩-١٤ (ب) و ١٩-١٤ (ج))؛

٥٠ - الاضطلاع بأنشطة على الصعيد الوطني واستعراض الاستراتيجيات للحد من مخاطر المواد الكيميائية السامة مع مراعاة كامل دورة حياة المواد الكيميائية (١٩-١٧ (أ) و ١٩-١٧ (ب) و ١٩-٤٩ (ب) و ١٩ ٥١ (أ) و ١٩-٥٢ (ب))؛

٥١ - وضع اجراءات لرصد تطبيق نهج "من المهد إلى اللحد" بما في ذلك عمليات التدقيق البيئي (٢٠-١٩ (هـ))؛

٥٢ - تقييم مبيدات الآفات بشكل متساوق والحد من الإفراط في الاعتماد على استعمال المواد الكيميائية الزراعية (١٩-٤٩ (ز) و ١٩-٥٢ (ز))؛

٥٣ - تطوير الآليات اللازمة للانتاج المأمون والادارة المأمونة والاستخدام المأمون للمواد الخطرة والاستعاضة عنها ببدائل أسلم منها عند الاقتضاء (١٩-٥٢ (ح))؛

٥٤ - التخلص تدريجيا من المواد الكيميائية التي تشكل مخاطر غير معقولة أو لا يمكن السيطرة عليها والمواد الكيميائية السامة والمستمرة والتي تتصف بالتراكم الاحيائي، ولا يمكن التحكم في استعمالها بدرجة كافية (١٩-٤٩ (ب))؛

٥٥ - الاقلال إلى أدنى حد من المخاطر الناجمة عن تخزين مواد كيميائية بطل استعمالها أو القضاء عليها قدر الامكان (١٩-٤٩ (ط))؛

٥٦ - إعداد قائمة جردية بمواقع انتاج النفايات الخطرة (٢٠-١٩ (أ)، و ٢٠-٢٢ (أ)، و ٢٢-٢٢ (ز))؛

٥٧ - توسيع نطاق نشر المعلومات التقنية والعلمية عن الجوانب الصحية المتصلة بالنفايات الخطرة (٢٠-٢٣ (أ))؛

٥٨ - تنظيف مواقع النفايات الخطرة (٢٠-٢٢ (ز))؛

٥٩ - تعزيز المراكز الوطنية لمراقبة السـُمية لضمان التشخيص والعلاج الملائمين (٤٩-١٩ (و))؛

٦٠ - وضع اجراءات لمواجهة الطوارئ، وخطط للاستجابة للطوارئ داخل وخارج مواقع حدوثها (١٩-٤٩ (ح))؛

<u>في مجال الاتفاقات والمعايير والمبادئ التوجيهية البيئية</u>

٦١ - النظر في اعتماد سياسات تقوم على أساس المبادئ المقبولة المتعلقة بمسؤولية المنتجين فضلا عن نـُهج الاحتراز والتحسب ونهج دورة الحياة المتبعة حيال إدارة المواد الكيميائية، بما يشمل الصنع والتجارة والنقل والاستعمال والتصريف (١٩-٤٩ (أ))؛

٦٢ - اعتماد تدابير تنظيمية وغير تنظيمية لتحديد مخاطر التعرض للمواد الكيميائية السامة وتقليلها إلى أقصى حد ممكن خلال كامل دورة حياة هذه المواد الكيميائية (١٩-٤٩ (ج))؛

٦٣ - اعتماد تدابير تنظيمية وغير تنظيمية ترمي إلى منع تصدير المواد الكيميائية المحظورة أو المُقيد استخدامها تقييدا شديدا أو التي تكون قد سُحبت أو لم يوافق عليها لأسباب صحية أو بيئية، إلا في أحوال مُقيدة (١٩-٥٢ (و))؛

٦٤ - زيادة الجهود المبذولة في وضع المعايير من أجل الاقلال إلى أدنى حد من الآثار الضارة للمواد الكيميائية في الطعام (١٩-٤٩ (د))؛

٦٥ - وضع ضوابط تنظيمية لتحديد المسؤولية النهائية للصناعات عن التخلص السليم بيئيا من النفايات الخطرة (٢٠-١٣ (ك))؛

٦٦ - وضع مبادئ توجيهية وسياسات و/أو الإطار التنظيمي اللازم لجعل صانعي المواد الكيميائية ومستورديها وغيرهم يكشفون عن المعلومات المتعلقة بالسُمية، ولمنع الحوادث، واتخاذ ترتيبات لمواجهة حالات الطوارئ (١٩-٤٩ (هـ)، و ١٩-٥٢ (ج)، و ١٩-٥٢ (ط))؛

٦٧ - وضع مبادئ توجيهية لإيصال المعلومات المتعلقة بالمخاطر الكيميائية إلى الجمهور (٥١-١٩ (ب)).

المرفق الثاني

دور الشركات في عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

التوزيع الجغرافي للمشاركين في أنشطة الشركات الرئيسية في إطار عملية مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية

المنظمة/النشاط	مجموع عدد الحالات	أمريكا الشمالية ٪	أوروبا ٪	آسيا ٪	البلدان النامية ٪	البلدان حديثة العهد بالتصنيع ٪
BCSD	٤٨	٢٣	٢٩	١٧	٢٩	٢
WICEM	٣٦٣	١٨	٦٥	٣	٩	٥
ICC Charter	٥٥٦	١٤	٥٠	٤	٢٨	٥
ICC (Rio)	١٣٦	٢٩	٥١	٤	١٢	٥
CBI/ICC (London)	٥٩	صفر	١٠٠	صفر	صفر	صفر
ICC-IEB	٣٧	٣٥	٥٧	صفر	٥	٣
Survey	٢٠٨	٣٧	٣٤	٢٨	١	صفر
GEMI	٢٢	١٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر

المصادر: انظر الحواشي ٢٣ - ٣٠.

BCSD المركز التجاري للتنمية المستدامة.

WICEM مؤتمر الصناعة العالمي الثاني للإدارة البيئية المشترك بين الغرفة التجارية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمعقود في روتردام، نيسان/ابريل ١٩٩١.

ICC Charter ميثاق الأعمال من أجل التنمية المستدامة الصادر عن الغرفة التجارية الدولية.

ICC (Rio) محفل الصناعة المعني بالبيئة والتنمية التابع للغرفة التجارية الدولية، ريو دي جانيرو، أيار/مايو ١٩٩٢.

CBI/ICC (London) مؤتمر اتحاد الصناعة البريطانية والغرفة التجارية الدولية المعني بالتفوق البيئي باعتباره عنصرا رئيسيا من عناصر التنافس على الصعيد الدولي.

ICC-IEB المكتب الدولي للبيئة التابع للغرفة التجارية الدولية.

Survey الاستقصاء البيئي المرجعي للشركات، ١٩٩١ الذي أجرته إدارة الشركات عبر الوطنية بمركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية.

GEMI مبادرة الادارة البيئية العالمية.

الجدول ٢ - الارتباط بين أنشطة الشركات الرئيسية في إطار عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

المنظمة/النشاط	BCSD ٪	WICEM ٪	ICC Charter ٪	ICC-(Rio) ٪	CBI/ICC (London) ٪	C-IEB IC ٪	urvey S ٪	EMI G ٪
نشاط وحيد/أنشطة غير متداخلة	**٤٨**	**٤٠**	**٧٢**	**٤٤**	**٥٦**	**١٠**	**٦٦**	**٥٥**
BCSD	-	**٥**	**٤**	**٧**	**٧**	**٢٧**	**٢**	**٩**
WICEM	**٣٥**	-	**١٤**	**٤١**	**٧٥**	**٢٣**	**١١**	**٥٠**
ICC Charter	**٤٦**	**٢١**	-	**٤١**	**٣٢**	**٨١**	**١٩**	**٦٤**
ICC (Rio)	**٢١**	**١٥**	**١٠**	-	**صفر**	**٤٦**	**١٠**	**٣٢**
CBI/ICC (London)	**٨**	**١٢**	**٣**	**صفر**	-	**صفر**	**صفر**	**٩**
ICC-IEB	**٢١**	**٦**	**٥**	**١٣**	**صفر**	-	**٣**	**٤١**
Survey	**١٥**	**٦**	**١١**	**١١**	**صفر**	**١٦**	-	**٢٣**
GEMI	**٤**	**٣**	**٣**	**٥**	**٣**	**٢٤**	**صفر**	-
مجموع عدد الحالات	**٤٨**	**٣٦٣**	**٥٥٦**	**١٣٦**	**٥٩**	**٣٧**	**٢٠٨**	**٢٢**

ملاحظة: للاطلاع على المصادر والمختصرات انظر الجدول ١.

- - - - -